المسؤولية الاجتماعية للإعلام في التحولات الديمقراطية
رؤية نقدية لتطبيق معايير المسؤولية للإعلام المقروء والمرئي في تأجيج المظاهرات
جريدة القدس العربي وقناتي الجزيرة والعربية أنموذجا

م.د. محسن عبود كشكول

م.م. محمود ياسين سعود

الجامعة العراقية/ كلية الاعلام/ قسم العلاقات الثقافية

المقدمة

لم تشهد المنطقة العربية استقرارا بالمعنى المطلق، فقد عانت غالبية الدول العربية من تخلّف التنمية، وتآكل الإرادة الوطنية إلى جانب تمزق النسيج الوطني، وتفشي الفساد وغياب الممارسة الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى قطع الطريق على ممارسة الشعب لحق التأثير في عملية صنع القرار الوطني، والمساهمة في تحقيق الأمن وانجاز التنمية، فالدول العربية الحديثة التي قادها الاستبداد بالقرار إلى ما هي عليه اليوم، لن تخرج من وضعها الحالي، إلا عندما تصبح للشعوب مشاركة حقيقية على أرض الواقع في اتخاذ القرارات، وقد تميزت وسائل الإعلام في تناولها لموضوعات التحول الديمقراطي والتغيير في مختلف مضامينها، بممارساتها المهنية، بشكل يعكس مدى تطبيقها لمعايير المسؤولية الاجتماعية، ويعكس موقف ورأي المؤسسة الإعلامية من المظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير، وعندما تهتم المضامين الإعلامية في مؤسسة ما بموضوع التحول الديمقراطي؛ فإنها قد اختارت المواجهة مع السلطات الحاكمة، والاصطفاف إلى جانب الجماهير، لتجسيد مبادئ الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث؛ الذي يتناول موضوعات التحول الديمقراطي، الذي رافق ما سمى بالربيع العربي، والتي تمثل موضوعاتها نبض الرأي العام، وتحقق طموحاته في بناء الديمقراطية، وتكريس مبادئ حرية الإعلام، ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.

وتحقيقاً لأهداف البحث، فقد اتبعنا منهج التحليل الوصفي القائم على الملاحظة للمضامين الإعلامية في جريدة القدس العربي، ومضامين القنوات الفضائية العربية، (قناتي الجزيرة و العربية)، وطريقة معالجتها لقضايا الديمقراطية، للتعرف على درجة اهتمامها بتطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية في موضوعات الديمقراطية، وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات في إطار عرضه لرؤيته النقدية، كما تقدم بعدد من التوصيات التي يراها الباحثين تتسق مع الأهداف التي سعيا إلى تحقيقها.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للبحث.

يعد البحث دراسة مركزة حول المسؤولية الاجتماعية للإعلام في التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في البلاد العربية، وإن تحديد المشكلة وإلقاء الضوء عليها، واقتراح الحلول هو نموذج من الفكر المقرون بالتحليل الذي يدفع المختصون والمعنيون بالأمر إلى إعلان ملخص خبراتهم و معلوماتهم، عبر النقاش الحر الذي تمتزج فيه الأفكار بالعواطف، وتختلط الولاءآت المتعددة بالحقائق، وتتصارع المصالح والمبادئ في صراع سلمي فوضوي عفوي، بحكم حداثة

التجربة الإعلامية الجماهيرية في العالم العربي (في البعد التقني المتطور)، ويتبلور الرأي النهائي كحصيلة للاحتكاك بين هذه المتغيرات جميعها، بما فيها من أفكار محافظة و أخرى تقدمية، وقد كان دور الإعلام واضحاً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما حصل من مظاهرات جماهيرية عديدة، مناوئة للنظم الحاكمة، والتي لم تحظ بتغطية إعلامية مناسبة، ما أدى إلى إجهاض جذوتها.

مشكلة البحث: وتكمن في الدور الذي قامت به وسائل الإعلام العربية في توجيه الناس توجيهاً ايجابياً للمساهمة في التغيير والتحول الديمقراطي العربي، والكشف عن دوافع الجماهير المطالبة بالإصلاح، وكيفية تعامل السلطة مع هذه المطالب، والذي يستدعي من الباحثين تناوله بالنقد والتحليل، وتوثيقه كجزء من تراث الحراك الشعبي العربي، وجزءًا من تضحيات الشعوب العربية، فضلاً عن كونه جزء من الحراك الإعلامي لوسائل الإعلام والقائمين عليها.

ويمكن تحديد المشكلة التي يتصدى لها البحث في التساؤلات الآتية:

أ- ما المسؤولية الاجتماعية للإعلام؟ وما مدى انعكاسها في المضامين الاتصالية الخاصة بالدعوة إلى الديمقراطية؟.

ب- كيف يؤثر الإعلام في الجمهور وفق نظريات التأثير؟

ت- ما طبيعة العلاقة بين الإعلام وبين القوى التي تصدرت مشهد الثورة والتغيير؟.

ث- كيف تعاطت وسائل الإعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية، مع الحراك الجماهيري، المطالب بالإصلاح والديمقراطية؟.

أهمية البحث يمكن إجمال أهمية البحث في الجوانب الآتية:

١. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الإعلام والاتصال الجماهيري بعدهما أحد دعائم الديمقراطية، وشرطاً لديمومتها ومظهراً من مظاهرها، فالمنطقة العربية شهدت عددًا غير قليل من المظاهرات الشعبية، التي كانت تنتهي بالفشل دون تحقيقها لأهداف تذكر، بسبب الضعف الإعلامي وإهمال تأثيره، حيث شهدت تونس على مدى ٢٣ عاما عددًا من المظاهرات، كما شهدت مصر مظاهرات كبيرة في عام ١٩٦٨ وفي الأعوام ١٩٧٢و ١٩٨٦ و١٩٩٠ لأسباب متباينة، دون أن تحقق أهدافها، أو يكون لها أصداء مشابهة لما حصل في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢، وهنا يتجلى حجم المسؤولية التي تناط بالإعلام.

٢. يؤسس البحث لرؤية نقدية عن مسؤولية الإعلام نحو المجتمع، في ظل ظهور وسائل متعددة للإعلام، وفي ظل إتاحة عالية للفضائيات، فضلا عن التوسع والانتشار الكبير لتقنيات

الانترنيت، وكل ما يرتبط بها من خدمات إعلامية، حيث أسهمت هذه التعددية في تسويق مبررات التظاهر، وفي تعزيز الثقة بقدرة المظاهرات على تحقيق أهدافها.

٣. إن تأمين التغطية الإخبارية للمظاهرات، أحرج الحكومات العربية في ممارسة المنع والقمع والتصدي لهذه المظاهرات، بل أصبحت تحرص على احترام حرية التعبير والظهور بمظهر الدول الديمقراطية المتحضرة التي تحترم حقوق الإنسان في التعبير والتظاهر، وفي المقابل كانت السلطة تشن حملة ناعمة على تتبع الناشطين إعلاميا، وغلق مكاتب الصحف المعنية، أو التشويش على بث بعض الفضائيات ومنها قناتا الجزيرة والعربية على النيلسات، و ملاحقة مراسلي عدد من الفضائيات، والتضييق عليهم، وتعرض بعض مراسليها إلى الضرب والتنكيل، لتحييد موقفهم من المظاهرات في أكثر البلدان العربية، التي شهدت مظاهرات احتجاجية تندرج تحت ما يسمى بالربيع العربي.

٤. وفي مقابل ذلك كانت السلطة تمسك بالإعلام المحلي، وتوظف البرامج فيه للتقليل من أهمية هذه المظاهرات، أو الطعن في وطنية القائمين عليها، وتسعى لتزويق الواقع، أو فبركة مظاهر التأييد الشعبي للحكومات، لتكون الجزء المكمل أو المتوازن في المشهد المقابل.

٥. تنبع أهمية البحث من التصورات الدقيقة التي يتوصل إليها ويقدمها إلى قادة الرأي والقائمين على الاتصال بما يسهم في رفع كفاءة العمل الإعلامي والارتقاء بالوظيفة الإتصالية، فضلاً عن التحديد الدقيق لدور الجماهير في المشاركة الفاعلة في حل مشكلاتها.

ويعود **سبب اختيار الباحثين لهذا الموضوع إلى:** الأهمية الفائقة للإعلام في حياة الناس، انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية لمؤسساته، فللإعلام قوة تأثير على إتجاهات الجماهير وتوجيهها نحو القضايا المصيرية في حياتها، كما أنه أداة إما أن تعمل على بناء الشعوب والرقي بها، وتوجيهها التوجيه السليم، وحمايتها من كافة الأخطار التي تتهددها، و إما أن تعمل على إفساد الشعوب، وإثارة العنف وإشاعة الانحلال والانحراف والتطرف أو حتى التشجيع على الرذيلة و الفاحشة.

هدف البحث: يتجلى الهدف الرئيس للبحث في الوقوف على طبيعة المسؤولية الاجتماعية وركائزها، ونظريات التأثير الإعلامي، والإشارة بالنقد إلى طبيعة الرسائل الاتصالية، التي ركز عليها الإعلام العربي في الدعوة للتغيير، والمساهمة في إحلال التعددية والديمقراطية بديلاً عن النظم الشمولية والدكتاتورية الفاسدة، وإبراز دوره الفاعل فيها؛ فهذا البحث يحاول الإجابة على تساؤلات البحث السابقة ويكشف عن جوانب المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام إزاء الدور

المسؤول في تحقيق التحول الديمقراطي، ويكشف عن طبيعة العلاقة بين الإعلام والقوى التي تصدرت مشهد التغيير، وطريقة تعاطي الإعلام مع حراك الجماهير الطامحة للديمقراطية.

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة ووصفها ونقد الأداء الإعلامي، و جمع المعلومات المتعلقة بها عن طريق الملاحظة العلمية، والمتابعة الدقيقة لتغطية وسائل الإعلام وتحديداً قناتي الجزيرة والعربية، ومقارنتها برد الفعل للقنوات الرسمية، وجريدة القدس العربي، والتي حرص البحث على المتابعة العامة لمضامينها الخاصة بالتغيير والتحول الديمقراطي العربي، بما يحقق الإجابة على تساؤلات البحث، أما **مجتمع البحث ومجاله** فيتمثل في رصد المضامين الإعلامية للإعلام الرسمي والمعارض، لأربعة نماذج من التحولات السياسية في المنطقة العربية، هي تونس ومصر وليبيا وسوريا،«١٤ كانون الثاني ٢٠١١ يوم سقوط حكم زين العابدين بن علي و ١١ شباط ٢٠١١ سقوط حكم حسني مبارك ولمدة عام ونصف يبدأ من ١/٤ / ٢٠١١ حيث حرق البوعزيزي نفسه وأشعل فتيل المظاهرات – لغاية ٤ / حزيران / ٢٠١٢ أي بعد اندلاع ما سمي **بثورة** الغضب **المصرية** الثانية (١٨ آذار)» وهي كافية لرصد المضامين الاتصالية التي تبنت الدعوة للتغيير والتحول الديمقراطي أو وقفت بالضد منه، في هذه الدول، (ولأن البحث يمثل رؤية نقدية فقد تناول بشكل قصدي كل المضامين المؤثرة سواء كانت مطبوعة أو مرئية في المدة الزمنية المحددة)، والتي تزامنت مع سقوط ثلاثة نظم عربية شمولية، وقد قسم البحث إلى خمسة مطالب فكان **المطلب الأول** يتناول الإطار المنهجي للبحث و **المطلب الثاني** تناول نظرية المسؤولية الاجتماعية، فيما تناول **المطلب الثالث** التأثير الإعلامي في الجمهور، وتناول البحث في **المطلب الرابع** التحول الديمقراطي والتغيير السياسي في المنطقة، وجاء في **المطلب الخامس** التركيز على ركائز المسؤولية الاجتماعية للإعلام، واختتم البحث في **المطلب السادس** بعرض الرؤية النقدية للباحثين، حول المطالب التي تم البحث فيها وتقديم التوصيات.

المطلب الثاني: نظرية المسؤولية الاجتماعية.

تقدم نظرية المسؤولية الاجتماعية إطاراً اجتماعياً، وأخلاقياً ينبغي أن تعمل في ظله وسائل الإعلام المختلفة، كما تفيد الأطر المختلفة التي تقدمها هذه النظرية في توجيه وسائل الإعلام الوجهة المطلوبة وتطوير أدائها على المستوى الوظيفي والأخلاقي، فكلمة "المسؤولية" تعني واجبا معينا يجب على الفرد أداؤه، مثل مسؤولية المدير عن منصبه، ومسؤولية الأب عن ولده، كما ورد في معجم Webster الكلمة مسؤول (Responsibly)

مشتقة من الفعل(Responsaleze) بمعنى يتحمل[١]، وتعني المسؤولية «استعداد فطري للمقدرة على أن يلتزم المرء بنفسه وان يفي بالتزاماته بجهده الشخصي»[٢]، ذلك أن الالتزام بأداء مهام وواجبات معينة في التنظيم الاجتماعي، تسهم في تحقيق أهداف ذلك التنظيم[٣]، أي بمعنى أنها تمثل وعي الإنسان البالغ بما ينبغي التصرف به تبعا لمعايير اجتماعية، تتطلب منه الإذعان لتوجيهات وموانع اجتماعية محددة، ويقسمها علماء الدراسات الإنسانية إلى ثلاثة أنواع: مسؤولية دينية، ومسؤولية أخلاقية أو أدبية، ومسؤولية اجتماعية، تبعا لاختلاف المصدر الذي تُستمد منه المسؤولية وهذه المصادر هي(الله، الضمير، المجتمع) [٤]، وما يهمنا هنا؛ هو المسؤولية الاجتماعية والتي تبدأ من مرحلة إدراك الفرد لمتطلبات المجتمع الذي يعيش فيه وصولا إلى مرحلة ممارسة المسؤولية الاجتماعية، كل حسب الموقع الذي يعمل فيه، وبأنماط سلوكية مختلفة، تتجسد من خلالها التزامات الفرد الذاتية والفعلية اتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، فهي تمثل سلماً يبدأ بالمسؤولية عن النفس وعن الأسرة وعن المجتمع المحلي وعن الوطن، وعن العالم، فهي إذن ممارسة الفرد للسلوك الدال على المسؤولية نحو المجتمع الإنساني برمته من دون أن تنقطع عند حلقة معينة من حلقات التطور الإنساني[٥]، وتعد المسؤولية الاجتماعية بمثابة رقيب داخلي، يتم تعلمه واكتسابه من المجتمع، فهي تنمو تدريجياً عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية[٦]، وقد استخدم أساتذة الإعلام في نظريات الإعلام مجموعة من القواعد للأشكال والأنماط الإعلامية التي تتشابه في الخواص والسمات، إذ وجدوا أن العالم كان ولا يزال محكوماً بنظريتين بارزتين من نظريات الإعلام هما: (نظرية السلطة ونظرية الحرية) ومن هاتين النظريتين تولدت نظريتان جديدتان، هما (النظرية الشمولية التي تولدت عن نظرية السلطة ونظرية المسؤولية الاجتماعية التي تولدت عن نظرية الحرية)، ويتم النظر إلى وسائل الإعلام بأنها تؤدي خدمة عامة ذات طبيعة مهنية، ولذلك يترتب عليها التزامات يجب أن تعيها، فالحرية تخلق العديد من الالتزامات، ووسائل الإعلام التي تتمتع بامتياز الحرية عليها مسؤولية أمام المجتمع تتلخص بقيامها بأداء بعض الوظائف المحددة التي تخدم هذا المجتمع[٧].

إن نظرية المسؤولية الاجتماعية تعكس الشك الذي أضفته العلوم الاجتماعية الحديثة على الطبيعة الإنسانية بأنها طبيعة عاقلة بالدرجة الأولى، فهذه النظرية تنكر ما ذهبت إليه نظرية الحرية من أن الإنسان يسعى بطريقة فطرية غريزية، للبحث عن الحقيقة والاقتداء بها، وترى أن الإنسان قادر أن يستخدم عقله ولكنه لا يفعل ذلك، ولكنه قد يصبح فريسة لمن يستخدمونه

لأغراضهم الشخصية، من أجل ذلك كان من الواجب على عناصر المجتمع الواعية أن تشجع الإنسان على استخدام العقل وتحكيم المنطق، وبدون هذا التشجيع والتحريض فإن الإنسان العادي سوف لا يتحرك للبحث عن الحقيقة، ذلك لأن هدف الإنسان العادي ليس اكتشاف الحقيقة والبحث عنها، بل هدفه يتركز عادة في إرضاء احتياجاته المباشرة ورغباته اليومية، وأن اعتقاد ميلتون، وميل، وجيفرسون، في ظهور الحقيقة من التحام الآراء ليس له ما يبرره في الواقع، إذ إن حقائق الحياة لا تؤيد موقف هؤلاء الكتاب، لأنه ليس هناك ما يؤيد أن الفكرة سوف تلتحم مع فكرة أخرى في الإطار السليم [٨]. وتقوم فكرة نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، على التوازن بين الحرية والمسؤولية، فالصحافة في هذه النظرية لا تثير غرائز القراء بقدر ما تثير عقولهم، وهي تسد حاجة القارئ السريعة، وهي في الوقت نفسه لا تهمل البحث عن الحقيقة ومحاولة توصيلها إلى القراء وتحملهم على السعي وراءها[٩].

وعليه فإن الأخذ بنظرية المسؤولية الاجتماعية، يزيد من عدد الأفراد الذين يستطيعون التعبير عن آرائهم، بدلا من القلة المحتكرة لوسائل الإعلام في ظل النظرية الليبرالية، كما أن التزام وسائل الإعلام بمجموعة مبادئ أخلاقية، تستهدف تحقيق التوازن بين حرية الفرد ومصالح المجتمع، بما يسمح لها أن تؤدي وظيفتها الاجتماعية بكفاية، عن طريق تقدم البيانات الكاملة والصادقة عن الأحداث، وخدمة فئات المجتمع كلها، ويزيد من الإنجاز الراقي لأدائه، والمسؤولية الاجتماعية؛ هي بمثابة أسلوب حضاري لمواجهة المشاكل والظروف والمتغيرات، التي يواجهها النشاط الإعلامي في مجتمعنا العربي المعاصر، وأن تبنيها من جميع الأطراف المشاركة في العملية الإعلامية، يجعل علاقتها المتبادلة والمتداخلة مع الجمهور والمجتمع، أكثر فاعلية بما يحقق لها التوافق والتكيف مع جماهيرها ومجتمعاتها، بما يضمن لها تأدية وظائفها الاجتماعية بقدر عالي من الكفاية والشمولية والتأثير، والأساس الذي بنيت عليه نظرية المسؤولية الاجتماعية؛ هو الحرية حق، وواجب، ومسؤولية، في وقت واحد، أي على أجهزة الإعلام أن تنهض بالوظائف الآتية[١٠]:

١. خدمة النظام السياسي عن طريق بتزويد الجماهير بالمعلومات المتعلقة بالشؤون العامة، ومناقشتها والتعليق عليها.
٢. إعلام الرأي العام، وتنويره وبلورة مواقفه وتحفيزه على المشاركة الايجابية، في صناعة القرار، وحكم نفسه بنفسه.
٣. حماية حقوق الأفراد، وذلك عن طريق القيام بوظيفة الحارس والرقيب على الحكومة.

٤. تحقيق الاكتفاء الذاتي في النواحي المادية، بهدف أن يكون الإعلام مستقلاً غير خاضع للمصلحة الخاصة.

وعلى وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة أن تراعي ثلاثة أمور أساسية هي ما يتعلق بالرأي العام، ذلك أنها تنقل الكلمة التي تؤثر في جماهير القراء والمستمعين والمشاهدين، وثانيا تسعى لتعزيز الإيمان بالعقل، فالكلمة المطبوعة والمسموعة تخاطب العقل، وثالثا تحقق وسائل الإعلام التسامح، فالكلمة الحرة لا تعني التعصب لرأي ما، بل يجب أن تبث روح التسامح في النظر إلى القضايا المختلفة، وان تكون أداة إرشاد وتوعية، لا أداة تضليل أو تحريض وإثارة بلبلة.

المطلب الثالث: نظريات التأثير الإعلامي في الجمهور.

ويقصد به التغييرات التي تحدث في سلوك المستقبل، نتيجة لتعرضه لوسائل الاتصال، وله ثلاثة مستويات (تغيير في المعلومات – تغيير في الاتجاهات – تغيير في السلوك العلني)، وهي مسألة نسبية ومتفاوتة بين شخص وآخر، فضلاً عن تعلقها بآثار الرسالة الاتصالية وفهمها[١١]، وغالباً ما يكون تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية بطيئا وليس فوريا، وقد يكون تأثير الرسائل مؤقتا وليس دائمياً، فالتأثير هو الهدف النهائي الذي يسعى إليه المرسل، والنتيجة النهائية التي يتوخاها القائم بالاتصال، وعملية التأثير تحدث على مرحلتين: الأولى، تغيير التفكير والأخرى، تغيير السلوك، ذلك إن الجمهور لكي يستجيب سيكولوجيا إلى فعل أو رسالة معينة، لابد أن يتم التأثير في موقعين في داخله على الأقل؛ هما التفكير والانفعال[١٢]. وهناك من يرى أن وسائل الإعلام تستطيع أن تحدث تغييراً وتقوم به فعلاً، خاصة عندما تتفق العديد من الوسائل على ذلك، وفي غياب مثل هذا الاتفاق «ينبغي ألا ينظر إلى قوة وسائل الإعلام كموجة عالية وإنما كنهر عظيم يغذي الأرض التي يلمسها متبعاً خطوط التضاريس الموجودة على الأرض»[١٣].

ولهذا التأثير نظريات، إذ تتمثل عملية الاتصال؛ بمحاولة القائم بالاتصال في التأثير على معتقدات أو معارف أو اتجاهات أو سلوك المتلقي، وقد تتحقق له الاستجابة المطلوبة، وتفضي في أحيان معينة إلى تحقق أنماط أخرى من الاستجابات أو التأثيرات غير المرغوب فيها، وتتمثل تأثيرات الاتصال بأربعة أنواع هي[١٤]:

١. التأثير الفوري: ويتمثل في التأثير الفوري وتحقيق أهداف الرسالة الإقناعية في بناء سلوكيات جديدة.

٢. اللاتأثير: أي رفض الجمهور لمحاولات التأثير والإقناع وبقاءه على استجاباته الحالية.
٣. اللاتأثير مع الرفض والمقاومة المتزايدة للرسالة: وهنا لا يبدي الجمهور المستهدف أية استجابة حيال الرسالة، ولكنه في الوقت نفسه قد يتخذ موقفا شديد المقاومة لمحاولات الإقناع، وهو ما يعرف بالتأثير المرتد الذي يعكس فشل القائم بالإقناع في تحقيق الاستجابة،إن لم يسبب موقف مهاجم للرسالة الإقناعية.
٤. التأثير المؤجل: ويوصف بالتأثير النائم، ويقصد به إن الجمهور قد يرفض في البداية الاستجابة لمحاولات الإقناع، ولكن مع الوقت يبدأ في قبول الرسالة والاستجابة لأهدافها.

يشكل تأثير الإعلام، نقطة خلاف بين المدارس النقدية الأوربية وبين المدارس اللبرالية الأمريكية، فالاتجاه السائد في دراسات الاتصال الأمريكية، يميل إلى معالجة القضية برمتها من زاوية التأثير الناتج عن التعرض لوسائل الإعلام، وتعني به التغييرات السلوكية الناتجة عن التعرض للرسائل التي تقدمها وسائل الإعلام وقد قدمت النظرية الغربية لتأثير وسائل الاتصال عدد من المقاربات والنماذج أو النظريات لفهم تأثيرها في الأفراد والمجتمعات تتمثل فيما يأتي:

١) نظرية التأثير المباشر:

ظهر التيار النظري الذي يفترض قوة تأثير كبيرة لوسائل الإعلام في عشرينيات القرن الماضي، وقد أطلق عليها عدة مسميات منها نظرية الرصاصة أو الطلقة السحرية، أي أن الرسالة الإعلامية قوية في تأثيرها، وقد شبهت بالطلقة النارية، التي إذا صوبت بشكل دقيق لا تخطا الهدف مهما كانت دفاعاته، كما سميت أيضا بنظرية الحقنة أو الأبرة تحت الجلد، أي تشبيه تأثير الرسالة بالمحلول الذي يحقن به الوريد، ويصل في ظروف إلى كل أطراف الجسم عبر الدورة الدموية ويكون تأثيره قوى ولا يمكن الفكاك منه، أي أن الرسالة الإعلامية قوية جدا في تأثيرها، وهي أشبه بمن يطلق الرصاصة لتصيب خصمه في مقتل مهما كانت دفاعاته [١٥]، وتفترض هذه النظرية أن الناس مخلوقات سلبية يمكن التأثير المباشر فيها بمجرد حقنها بالرسائل الإعلامية، ومن ثم يحصل المتصل على استجابة فورية من الجمهور وتتحقق أهدافه[١٦]، وهذا ما عبر عنه لازويل بقوله «إن ما كان يتحقق في الماضي عن طريق الحديد والنار والعنف والقهر، يمكن الآن تحقيقه عن طريق الجدل والإقناع»[١٧] ومفهوم النظرية يتلخص بالنظر إلى الناس كجمهور سلبي يمكن كسبه وغسله فكريا وتحقيق الاستجابة الفورية المخطط لها[١٨]. ذلك إنها تفترض استجابة المتلقي القوية للرسالة بما يحقق هدف القائم بالاتصال، فالمتلقي عنصر ضعيف جدا في العملية الاتصالية، فهو مفعول به والمرسل هو العنصر المسيطر[١٩].

وقد لاقت هذه النظرية نقدا كبيراً من أصحاب المؤسسات الإعلامية لأنها تقوم بتحريض الرأي العام و السلطات ضدهم وتدفعها لاتخاذ إجراءات تحد من حرية تصرفهم في اختيار المضامين التي تدر عليهم أرباحا وفيرة مثل العنف و الإثارة و الجنس، إذ اعتمدت هذه النظرية علي علم النفس وعلم النفس الاجتماعي والتحليل النفسي، وأكدت على أن الرسائل الإعلامية تؤثر فقط علي الجوانب الشعورية واللاشعورية للأفراد متجاهلة كل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تؤثر على العملية الاتصالية.

٢) نظرية التأثير المحدود:

في نهاية الخمسينات والستينات من القرن الماضي حاول بعض الباحثين التوسع في مفهوم انتقال الاتصال على مرحلتين، وطرح مفهوم (انتشار المبتكرات) عبر تدفق الاتصال على عدة مراحل أي تنتقل المعلومات من شخص إلى شخص آخر ثم إلى شخص ثالث وهلم جرا، ويندرج في إطار هذه النظرية مقاربتان[٢٠]:

الأولى: نموذج تدفق وانتقال الاتصال من الإعلام إلى قادة الرأي ثم الجمهور، وقد ظهر في أربعينيات القرن الماضي لدى بعض الباحثين إن وسائل الاتصال ليس لها تأثير مباشر على الناس، بل إن التأثير الكبير لقادة الرأي في المجتمع، فهم يتلقون المعلومات من وسائل الإعلام ثم يروجون لها في صفوف الجمهور والإتباع، وعلى هذا فقادة الرأي أكثر تعرضا لوسائل الإعلام وأكثر (إبتكارية) للحلول وأكثر انفتاحا عالميا وأكثر مشاركة اجتماعية.

الثانية: نموذج انتشار المبتكرات وتدفق الاتصال على عدة مراحل، فالابتكار هو أي فكرة جديدة أو نمط أو أسلوب جديد يتم استخدامه في الحياة وهذا يسهم في فهم انتشار وسائل الإعلام وتأثيرها.

وعملية الاتصال تتأثر بالتعرض الانتقائي لوسائل الاتصال الجماهيري بما يتوافق مع الميول والاهتمامات، وفي التفسير الانتقائي وفقا لأهواء ومصالح المتلقي فضلاً على التذكر الانتقائي لما يحب ويرغب، وفي إطار هذا النموذج ظهرت ثلاثة مداخل حلت محل نظرية الرصاصة السحرية وهي (مداخل الفروق الفردية، والفئات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية)، والتي ألقت الضوء على عوامل متعددة ترتبط هي الأخرى بالمثيرات الاتصالية وباستجابات الأفراد، فقد ثبت أن وسائل الاتصال يمكنها أن تؤثر على الجماعات المختلفة من الناس بطرق مختلفة، وأن العلاقات الاجتماعية والارتباطات الشخصية يمكن أن تتوسط تأثيرات وسائل الاتصال وتؤثر عليها[٢١].

ويرى روجرز و شوميكر بان دور قادة الرأي يتم عبر تدفق متعدد المراحل، وان قنوات وسائل الإعلام أكثر فاعلية في خلق معرفة حول المبتكرات، وقدرتهم على التعرف عليها، بينما تكون قنوات الاتصال الشخصي أكثر فاعلية في تشكيل المواقف حول فكرة جديدة، كما يرى الخبيران أن انتشار المبتكرات هو عملية استهلاك للوقت، فالوقت ضروري لانتشارها، ويدخل في عملية اتخاذ قرار تبني الابتكار، ويقترح الخبيران نموذجا حول الابتكار يشمل عناصر: المعرفة (تعلم الابتكار ووظائفه) والاقتناع (الترحيب بالابتكار) والقرار (تبني، أو رفض الابتكار) والتثبيت (البحث في سبل دعم القرار أو التراجع عنه)[٢٢].

٣) نظرية التأثير المعتدل لوسائل الإعلام:

وظهرت في أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي رداً على نظرية التأثير المحدود التي قللت من تأثير وسائل الإعلام في الجمهور، واقتصرت على تأثير وسائل الإعلام في مجال المواقف والآراء، كما إنها قدمت رؤية أحادية ركزت على تأثير وسائل الإعلام في الجمهور وتجاهلت ما يفعله الجمهور في وسائل الإعلام، كما إنها اقتصرت على التأثيرات قريبة المدى [٢٣]، وقد طرحت النظرية أربعة نماذج ومقاربات لفهم تأثير الإعلام[٢٤] هي:

أ- نموذج طلب المعلومات (Sample of Information Request): ويعتمد هذا النموذج على معرفة سلوك المتلقي في سعيه للحصول على المعلومات ومعرفة العوامل التي تحدد سلوكه في اختيارها، أي يكون التركيز على تحديد سلوك المتلقي، وفيه تركيز على الرسالة وعلى كيفية الحصول على المعلومات[٢٥]، وفي هذا النموذج يتوجب على المتلقي اختيار المعلومات التي تعزز مواقفه الأصلية، وتوظيفها واستخدامها في إشباع حاجاته (الإمتاع والترويح)، كما يجري عليه تنويع وسائل الاتصال وفقا لتباين الخصائص الشخصية للجمهور[٢٦].

ب- نموذج الاستخدامات والإشباعات (Uses & Gratification Approach): أتاحت السوسيولوجية الوظيفية في سبعينيات القرن الماضي، الفرصة للدراسات الأثنوغرافية على الجمهور المتلقي، والتي قام بها أصحاب التيار المسمى (الاستخدامات والاشباعات) الذي اهتم بـ (إشباع المستخدم) عن طريق طرح السؤال: ما الذي يفعله الناس بوسائل الإعلام؟ مبتعداً عن نظرية التأثير المباشر[٢٧]، ويعتمد هذا النموذج على نظرية الاستخدامات والاشباعات التي جاءت ضمن نظريات التأثير الانتقائي، ويلتقي مع النموذج الأول في التركيز على المتلقي، وينطلق في تحديده لعلاقة المستقبل بالرسالة عن طريق السؤال عن آلية الحصول على المعلومات والبحث عن الإجابة على سؤال مفاده لماذا يستعمل المتلقي وسائل الاتصال؟ فهذا النموذج يعتبر المتلقي نقطة البدء

وليس الرسالة الإعلامية أو الوسيلة الاتصالية[٢٨]، ذلك إن لكل فرد مجموعة من الدوافع والحاجات تجعله مستجيباً للرسالة، طالما كانت ملبية لحاجاته ودوافعه، وهذا يفسر التباين في السلوك الاتصالي للأفراد نتيجة لاختلاف الدوافع عند كل منهم، وتغيرها بتغير الزمن والأدوار والمواقع الثقافية والاجتماعية[٢٩]، كما إن المتلقي وفق هذا النموذج يستعمل الرسائل الاتصالية لأمور كثيرة قد لا يكون لها علاقة بالهدف الذي استهدفه المتصل، إلا أنه يلاحظ إن كان المتصل قادرا برسالته الإعلامية على تحقيق مستويين من الأهداف: الأول إشباع حاجة أو أكثر من حاجات المستقبل، والثاني هو ما يؤدي إلى التأثير الذي يبتغيه، وإن قدرة العملية الاتصالية على التأثير مرتبطة بتوظيف المستقبل لمضامين الرسالة الإعلامية[٣٠]، ذلك إن المعالم الأساسية في بناء العلاقة الديناميكية والايجابية بين الوسيلة والمتلقي تتمثل في استثارة الحاجات والدوافع والتحريض على الاستجابة عن طريق السلوك الاتصالي المؤيد للرسالة الإعلامية وعناصرها وأهدافها، إذا ما قامت بتلبية حاجات الفرد ورغباته[٣١].

ت- نموذج الاعتماد (الاتكال) على وسائل الإعلام (Dependency model): يركز هذا النموذج على أن الجمهور يعتمد على وسائل الإعلام في إشباع حاجاته للمعلومات وتحقيق أهدافه، وهو بذلك يتفق مع الفكرة الأساسية لنموذج الاستخدام والإشباع، ولكنه يختلف عنه بان نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام يفترض تفاعلا بين وسائل الإعلام والجمهور، ويرتبط تأثير وسائل الإعلام بهذا التفاعل، ويشتمل هذا النموذج على ثلاثة أنماط من التأثيرات، (التأثير المعرفي، والتأثير العاطفي، والتأثير السلوكي)[٣٢]، وتأثيرات الاتصال الجماهيرية في هذه الحقول الثلاثة على وظيفة مرتبطة إلى حد كبير بدرجة اعتماد الجمهور على المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام، وتفترض هذه النظرية بان علاقات الاعتماد على وسائل الاتصال الفردية والجماعية تزداد قوتها حينما تكون البيئة الاجتماعية غامضة أو مهددة أو سريعة التغيير، فيتجه الناس وقادة الرأي إلى وسائل الإعلام لمعرفة ما يجري وما يمكن فعله لمواجهة التحديات [٣٣]، وقد حدد مارك ليفي خمسة مجالات للاستخدامات والإشباعات لدى الجمهور (هي مجالات التسلية و المراقبة وإعادة الاطمئنان، والتوجيه المعرفي، والإستياءات والتوجيه العاطفي) [٣٤].

ث - نموذج ترتيب الأولويات (وضع الأجندة Agenda Setting): ويؤكد هذا النموذج على وجود علاقة إيجابية بين ما تعرضه وسائل الإعلام الإخبارية في رسائلها، وبين ترتيب أهمية هذه الموضوعات كما يراه الجمهور[٣٥]، أي أن دور وسائل الإعلام، يسهم في ترتيب الأولويات عند

الجمهور، فوسائل الإعلام هنا تقوم بمهمة تعليمية تتمثل بقدرتها على تغيير المعرفة وبناء التفكير، وإن تأثير هذه الوسائل هو نتيجة عرضية للتدفق الطبيعي للأخبار[٣٦].

إن العلاقة بين أولويات الوسيلة وأولويات الجمهور، ليست منعزلة عن الواقع الاجتماعي ولا عن المتغيرات التي تؤثر على الوضع النهائي للأجندة سواء للوسيلة أو للجمهور، ومن هذه المتغيرات درجة تجانس المجتمع وعلاقته بتفضيل وسيلة معينة من وسائل الاتصال وشكلا من أشكاله، فضلاً على الخبرة المشتركة بالقضايا المطروحة بين الوسيلة والجمهور[٣٧].

٤) نظرية التأثير القوي لوسائل الإعلام:

وتفترض هذه النظرية إن لوسائل الاتصال الجماهيري تأثيراتها القوية إن تم استخدامها في حملات إعلامية منظمة اعد لها بعناية، وبحسب نظريات الاتصال ورأى بعض الباحثين إن المبادئ الأساسية لتحقيق التأثير القوي لوسائل الإعلام تتمثل فيما يأتي[٣٨]:

أ- تكرار الرسائل الإعلامية على مدى زمني معين.

ب- التركيز على جمهور معين تستهدفه الرسالة الإعلامية.

ت- تحديد الأهداف بعناية لكي يقوم المتصل بإنتاج رسائل منسجمة مع هذه الأهداف.

ويقوم الإعلام بدور حيوي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بفضل التكنولوجيا الحديثة لوسائل الاتصال والمعلومات، إذ يؤثر في المفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ويقنع الرأي العام بمشروعية قضية أو حدث ما بهدف كسب التأييد، إذ وفرت التكنولوجيا إمكانية نقل الأحداث لحظة وقوعها كما حصل في أحداث ١١ سبتمبر وحربي الخليج الثانية والثالثة وما يتعلق بذلك من تأثير في الرأي العام وقوة في الإقناع، إذ يتجه الأفراد إلى من يثقون بهم من قادة الرأي بالاعتماد على وسائل الاتصال الجماهيري في خلق رأي عام تجاه مختلف القضايا السياسية والاجتماعية.

المطلب الرابع: التحول الديمقراطي والتغيير السياسي في المنطقة.

في الوقت الذي تعد فيه الممارسات الديمقراطية من أعظم انجازات الشعوب... فإنها قد لا تكون كذلك لدى شعوب أخرى، وهذا لا يعني قصوراً في الديمقراطية نفسها، بقدر ما يعني قصوراً في القواعد الأساسية التي تقام عليها الديمقراطية، ولاسيما تنظيم الحقوق والواجبات ومنها حرية التعبير والحريات المتعلقة بالعمل الإعلامي، ذلك أن لوسائل الإعلام دوراً مؤثراً في تعميم المعرفة والتنوير، أو في تشكيل وتوجيه الرأي العام، أو العمل على تبني حقوق الشعوب والدفاع

عنها، أو تبني سياسات الحكومة والترويج لها. ومن الصور التي ارتبطت بدور الإعلام في التغيير، وحفرت مكانها في الذاكرة ؛ هي صورة البوعزيزي وهو يحرق نفسه، وصورة الرجل الذي ظهر على شاشة الجزيرة وهو يبكي مخاطباً شباب تونس ويقول: «**لأنكم تستطيعون أن تقدموا إلى تونس ما لم نقدمه لها نحن.. لأننا هرمنا.. هرمنا، من اجل هذه اللحظة التاريخية**»[٣٩] وكذلك صور **الربيع العربي** الدامية (على غير عادة الربيع)، والمتمثلة بعنف الشرطة وأجهزة القمع التي تصدت للجماهير المنتفضة.

وتفترض العلوم الاجتماعية أن قدراً كبيراً من السلوك الإنساني تشكله قوى من خارج الفرد، ويؤكد علم دراسة المجتمعات البشرية على التأثير القوي للثقافة على السلوك[٤٠]، وهذه الإستراتيجية تحتل مكاناً رئيساً في أنشطة المشتغلين بالإقناع وتستعمل على نطاق واسع في وسائل الإعلام [٤١]، كما أن ترسيخ التعددية وقبول الرأي، والرأي الأخر والحوار الذاتي الداخلي والانفتاح السياسي على التيارات المختلفة والتداول السلمي للسلطة (كما نراه مطبقاً في المجتمعات الغربية بآليات مختلفة)، أصبحت من الدوافع الرئيسة لشعوبنا في السعي للتغيير[٤٢]، والذي يمثل عنصراً أساسياً من مكونات الحياة، فكل ما يطرأ عليها من تقدم وتقهقر واضمحلال وتكاثر ونماء وفناء، كلها تشكل مظهراً من مظاهر التغيير في الحياة.

هناك من يرى أن الإعلام الذي ساد ويسود في المجتمعات التي حكمتها أو تحكمها النظم الديكتاتورية والشمولية، هو إعلام زائف وإعلاني وتلقيني، وهو رسالة من جانب واحد، أي من الصفوة إلى العامة، ومن الحكام إلى المحكومين، في حين أن الإعلام الذي ينشد التغيير، هو الذي ينبغي أن يكون رسالة في اتجاهين، وأصبح الاتصال الايجابي يقاس بمدى مساهمة الجماهير فيه، وبمدى نجاح رسالته الإعلامية والاتصالية في الارتقاء بالذوق العام والمستوى الثقافي والمعرفة العلمية، ويقاس كذلك بمضمون البرنامج الإذاعي والتلفزيوني ومضمون الصحيفة والمطبوع ولا يقاس أبداً بالأعداد ولا بالأرقام[٤٣]، وهذا المشهد يشير إلى أن هناك الملايين من الشعب العربي يعانون من ديكتاتورية الإعلام والاتصال، وتعود أسباب ذلك إلى عوامل عديدة، منها ما يتعلق بالبنية الإعلامية العربية الأساسية والتي تجعله يتدفق رأسياً من أعلى إلى أسفل بمعنى أن تتحدث القلة وتستمع الأغلبية ومن دون أن يتاح لها المشاركة والحوار، في حين تعطي القلة لنفسها حق التحدث عن مشاكل واحتياجات الأغلبية الصامتة، ومنها أيضاً ما يتعلق بعدم كفاية قنوات وأدوات ووسائل الإعلام، بمعنى افتقاد التنوع وحرية الاختيار[٤٤] والمواطنون في هذه المرحلة من التحول يبتعدون عن إبداء الرأي بحرية، والمشاركة في صنع القرار، ويجبرون على

الالتزام بالقوانين واللوائح التي تم إصدارها بأسلوب لا يتسم بالشفافية، ويفتقر إلى طريقة تعالج المظالم و تضمن للمواطنين حقوقهم مما يفقدهم بلا شك مكانتهم ودورهم المطلوب والفعال في إحداث التغيير في المجتمع المعاصر(٤٥)، ليتحقق بذلك الوجه الإرادي للتغيير، فما يطرأ على الحياة من تجديد وتبديل في نمط الحياة نفسها، ومدى التقبل لهذا التغيير الذي يتم بفعل الإنسان وإرادته، ذلك أن النظر إلى الجمهور على أنه مجرد حشد، وانه متلقٍ سلبيٌ قد تغير، وأصبح ينظر إلى الجمهور على انه شريك إيجابي، ومن هنا بات من الضروري إشراك أكبر عدد ممكن من الجمهور في الاتصال ليصبح لهم دور في تحقيق أهداف الاتصال وغاياته بشكل كفء، وان لا يظل الاتصال حكراً على وسائل الإعلام والاتصال أو المعنيين وحدهم، وإن كان هذا لا يعني التقليل من أهمية التخصص المهني في هذا المجال أو الحد منه، فإنه أمر ينبغي تشجيعه (٤٦) والإعلام بوصفه عملية تنشئة اجتماعية قائمة على الحوار والمناقشة والتدفق الأفقي، يهدف إلى التغيير وإلى إحراز تقدم للبشرية، وتمكين الإنسان من تحقيق حرياته ومساواته وتحقيق العدالة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توسيع نطاق المشاركة الفعلية الإيجابية للمواطن في العملية الاتصالية من خلال المناقشات والمحاورات، التي يتعين على جميع أفراد الشعب المشاركة فيها والتعرض لجميع النواحي التي تتعلق بشؤونهم سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية أم تعليمية (٤٧)، كما يهدف الإعلام إلى التعبير عن القيم الاجتماعية الايجابية التي في مقدمتها السعي إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وإلى مشاركة شعبية أكبر (٤٨)، وبذلك تشكل ثقافة التغيير عنصراً أساسياً في الحياة البشرية للتعامل مع الرغبة في المشاركة، فالإنسان يرغب كذلك في تغيير ظروف حياته ونمطها، بفعل إرادة التقدم لديه أو بفعل عوامل التأثر بما هو مقبول مما يجري حوله.

وقد شهد العالم العربي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تغييرات جذرية، في ظل ما عُرف بالربيع العربي والتي لم تكن مفاجئة في مبرراتها فقد سبقت هذه التغييرات إرهاصات وعوامل كثيرة تضافرت معا لتمهد لزلزال التغيير الذي كان مفاجئا في حدته وقوته، وفي أدواته وطبيعته. ويقتضي ذلك الاهتمام بثقافة التغيير في ضوء ذلك الحراك الشعبي والثقافي والسياسي في آن واحد، لفهم ما حدث من تغييرات شاملة، والإفادة من دروس التغيير وتحويلها إلى ثقافة ممنهجة لتصبح سبيلاً لإحداث تغييرات أوسع تخدم قضايا التنمية والتطور في المجتمع العربي فضلاً عن البحث في خلفياتها الفكرية وتمثلاتها الثقافية في مختلف الجوانب الأدبية والفنية والاجتماعية والسياسية والإعلامية. وانشغال أفراد الأسرة بالتعرض لوسائل الإعلام ولاسيما التلفزيون مما يقلل

من فرص الاهتمام بالواقع وقد يتحول التعرض لدى نسبة غير قليلة إلى الهروب من الواقع بدلاً من مواجهته كذلك التأثير والتعامل مع نفسية المتلقي وعدم التفاعل مع عقله لأنها تركز على الصورة التي لها في كثير من الأحيان مفعول مضلل إذ يمكن للصورة الجزئية إعطاء تعبير صورة شاملة مراوغة لا تمثل الواقع [٤٩].

المطلب الخامس: ركائز المسؤولية الاجتماعية للإعلام.

إن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات المهنية هي مجموعة القيم والمعايير، التي يعتمدها أفراد مهنة ما، للتمييز بين ما هو جيد وما هو سيء، وبين ما هو صواب وما هو خاطئ، وبين ما هو مقبول أو غير مقبول، فهي تمثل مفهوم الصواب والخطأ في السلوك الاجتماعي والمهني، ولتحقيق ذلك يتم وضع ميثاق، يبين هذه القيم والمعايير والمبادئ وقواعد السلوك والممارسة.
وانطلاقاً من نظرية المسؤولية الاجتماعية، ومن الإقرار بأن وسائل الإعلام تفعل فعلاً مباشراً بجمهورها، فتحدث لديهم مختلف التأثيرات بناءً على نظريات التأثير التي تقول إن الرسائل التي تبثها وسائل الإعلام مهما كان نوعها، تؤثر في المتلقي تأثيراً مباشراً، ومعنى ذلك أن الإنسان يكتسب سلوكاً معيناً من خلال تعرضه لوسائل الإعلام ومضامينها، ولاسيما إذا كان لديه استعداد فطري لممارسة ذلك السلوك.

ويؤكد خبراء الإعلام إن أهم ركائز المسؤولية الاجتماعية للإعلام، هو اتصافه بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية، مع التشويق والحصول على الفائدة فضلاً عن الآنية في النشر ومراعاة المحافظة على قيم المجتمع[٥٠].

فالإعلام المبني على نظرية المسؤولية الاجتماعية لا يثير الغرائز ولكنه يثير العقول، فهو إعلام يسد حاجات المتلقي السريعة، وفي الوقت ذاته لا يهمل البحث عن الحقيقة وتوصيلها إلى المتلقين بأسرع وقت ممكن، فهذه النظرية نظرية أخلاقية تربط العاملين في الإعلام بمواثيق أخلاقية خالصة[٥١].

ويشير ثيودور بيترسون إلى أن القرن العشرين قد شهد تحولاً كبيراً في دور وسائل الإعلام إذ إنها أصبحت أكثر التزاما بمسؤوليتها الاجتماعية، فعلى وسيلة الإعلام عرض وجهات النظر المختلفة لأي موضوع دون أن تتخلى عن دورها في الرد والتعقيب وبذلك تزايد الدور الرقابي لوسائل الإعلام وأصبحت تعمل بمثابة مراقب لأي نشاط لإدراكها الواعي لمسؤولياتها في حماية مصالح المجتمع [٥٢].

وبهذا فان البحث يهتم بركائز المسؤولية الاجتماعية للإعلام التي تهتم بمناقشة القضايا العامة التي تمس المصلحة العامة للمجتمع والمصالح الخاصة للأفراد، وتراعي الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، وخدمة النظام الاقتصادي للبلاد وتوعية الجماهير بهدف تحقيق تنمية المجتمع، والسعي إلى مناقشة وانتقاد أية مظاهر للإساءة في استخدام الموارد الاقتصادية، ونقد أوجه القصور في أداء أي نشاط في المجتمع، كما أنها تتولى حماية الحرية الفردية، وتثقيف الجماهير، وتحقيق العدالة بين مكونات المجتمع في عرض قضاياها وحقوقها، مع مراعاة النواحي الأخلاقية، وتقديم المفيد والنافع بمستوى من التشويق، كما يركز البحث على التأثيرات التي يحدثها الإعلام على المستوى الاجتماعي، ومن بين هذه التأثيرات ما يتعلق بغرس قيم التغيير وأنماط جديدة من السلوك، تتمثل بالحراك الخاص بممارسة حرية التعبير والتظاهر.

وتختلف أولويات مهام العمل الإعلامي تبعاً لما عليه المجتمع من أحوال وظروف، ولكن مع اختلاف الأولويات والتفضيل بينها فإنها تجتمع تحت مسمى (مسؤولية الإعلام)، وتلتزم وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تسعى لإيجاد توازن بين حرية الفرد ومصالح المجتمع ويمكن تصنيف أهم هذه المسؤوليات والواجبات كلٌ في إطار خاص على ضوء التقسيم الآتي:

١) الإطار القانوني.

وهي مجموعة التزامات يفرضها القانون على الصحفيين ويعاقبهم جنائياً في حالة انتهاكها وعدم الالتزام بها مثل [٥٣]:

أ-الإضرار بأمن الدولة الخارجي: عن طريق نشر أو بث أخبار تسيء إلى أمن الدولة الخارجي، مثل نشر أنباء الاتصالات السرية الرسمية، أو نشر نصوص الاتفاقات الدولية والمعاهدات قبل نشرها في الجريدة الرسمية، أو نشر الموضوعات والأخبار المتعلقة بالشؤون العسكرية وتنظيمات الدفاع عن الدولة.

ب-الإضرار بأمن الدولة الداخلي: مثل دعوة لقلب نظام الحكم بالقوة أو الدعوة لاعتناق وترويج الأفكار الهدامة أو ارتكاب الجرائم.

ت-الإضرار بأمن الدولة الاقتصادي: مثل نشر أو بث الأنباء التي تحدث بلبلة اقتصادية أو المعلومات التي تضعف قيمة العملة الوطنية، ونحو ذلك.

ث- المساس بالأخلاق العامة للمجتمع: مثل نشر أو بث ما يسيء إلى المعايير المجتمعية الخاصة بالأخلاق والآداب العامة، وكل ما يسبب نشره جرحاً للشعور العام وهو ما يسمى (بحرمة الآداب وحسن الأخلاق).

ج- المساس بالشعور الديني والقومي: مثل نشر أو بث موضوعات تمس المقدسات الدينية والقومية أو تتضمن تحقيراً لدين أو طائفة أو ما يبث البغض والفرقة بين الناس.

ح- التحريض على الجريمة وأعمال العنف، والتشهير والاتهام بالباطل والقذف والسب.

٢) الإطار المهني:

وهو ما يختص بالمعالجة الإعلامية للمواد المنشورة والمبثوثة، مثل الأخبار والتحقيقات والمواد الأخرى والالتزام بالصدق وانتهاج منهج البناء والتقويم والتوجيه، مثل عدم إغفال نشر بعض الأخبار والمعلومات والآراء، والحرص على فصل الخبر عن التعليق، وضمان حق التصحيح والرد والتعقيب، وحماية الحق في الخصوصية، بمعنى أن يكون لكل مواطن حياته الخاصة ولا يجوز التطفل عليها، وعدم الدعاية للحرب أو الحض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية والتي تشكل تحريضاً على العنف، واحترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب [٥٤]، وقد اعترفت به جميع الدول ورفعته إلى مرتبة الضمانات الأساسية التي يحميها الدستور [٥٥]، مع التزام النقد دون التعريض بالسلوكيات العامة، وضمان حسن سير العدالة عن طريق الامتناع عن نشر المداولات القضائية والتأثير على حرية القاضي، ومنح المتهمين والمتقاضين الضمانات الكافية في محاكمة عادلة، وعدم محاكمة الأشخاص على صفحات الجرائد وقنوات الإعلام، وعدم قبول أي تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [٥٦]، ويقّسم لويس هودجيز Hodges المسؤوليات الصحفية إلى مسؤوليات (وجوبية، وتعاقدية، وذاتية) [٥٧]:

١. فالمسؤولية الوجوبية Assigned في الصحافة تكون حين تحدد الحكومات مسؤوليات الصحافة كما تظهر للمراقب الخارجي للنظام الإعلامي، وفي صحافة الولايات المتحدة مسؤوليات قليلة من هذا النوع فالحكومة تحدد واجبات سلبية أي الامتناع عن الإتيان بأفعال محددة مثل القذف وتشويه السمعة، ولكن لا تحدد واجبات ايجابية " أي أفعال" مثل نشر خطاب الرئيس أو رئيس الحكومة أو حاكم الولاية كما يعمل الصحفيون عن طريق تراتبية محكمة، فالمندوب يعين لتغطية أخبار وأحداث معينة، وكذلك المحرر عليه مسؤوليات محددة، وهكذا.

٢. المسؤولية التعاقدية Contracted فالصحافة تقوم بمسؤوليتها عن طريق ميثاق مع المجتمع وليس عن طريق عقد رسمي مكتوب ولكن هذا لا يجعله اقل واقعية ونفاذاً فالمجتمع يمنح الصحافة

حرية في العمل، افتراضاً أنها ستسد حاجته للمعلومات والآراء، والواجبات الخاصة ليست محددة بدقة، كما إن المؤسسات الإعلامية تهتم بما تحتاجه الجماهير وهي حرة في اختيار منتجات المؤسسة.

٣.المسؤولية الذاتية Self imposed إذ يحمل الصحفيون في أذهانهم إحساسا بالممارسة الرفيعة، ويلزمون أنفسهم بمحض إرادتهم، بحثاً عن المبادئ وخدمة الآخرين، وهؤلاء ينظرون لعملهم في مهنة الصحافة على انه رسالة نبيلة أكثر من كونه عمل في صحيفة وانه يحقق رغبة داخلية في أنفسهم بان يكونوا متميزين وأصحاب واجبات متميزة.

أي أنهم مسؤولون أخلاقياً عن أفعالهم ويمارسون النقد الذاتي لأنفسهم سعياً وراء أداء راقي ومتميز، ويمكن إجمال ما سبق من معايير الالتزام بالقيم المهنية في معالجة الرسالة الإعلامية وبالتالي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية عن طريق الإجابة على الأسئلة الآتية كما حددتها منظمة الامبودسمان[٥٨]:

١- هل القصة الخبرية من المهم أن يعرفها الجمهور؟

٢- هل بالغت الوسيلة الإعلامية بالتغطية.. أو إنها لم تقم بتغطية القصة بشكل كامل؟

٣- هل التغطية متحيزة؟

٤- هل هناك محاولة واضحة ومخلصة من الوسيلة الإعلامية لتحقيق التوازن في التغطية؟

٥- هل القصة كاملة ؟

٦- هل الاقتباسات دقيقة، وتأتي في إطار السياق العام للقصة ؟

٧- هل حافظت الوسيلة الإعلامية على سرية مصادرها ؟

٨- هل اعتمدت الوسيلة الإعلامية على مصادر مجهولة ؟

٩- هل استخدمت معلومات لم يسمح المصدر بنشرها ؟

١٠- هل انتهكت الوسيلة الإعلامية حق الإنسان في الخصوصية ؟

١١- هل عناوين القصة ومقدماتها تتسق مع المعلومات في المتن؟

ومن خلال نتائج الإجابة على هذه التساؤلات سلباً أو إيجاباً يمكن تحديد ومعرفة مدى التزام الوسيلة الإعلامية بمسؤوليتها الاجتماعية في ممارسة عملها ونشاطها الاتصالي.

المطلب السادس: الرؤية النقدية لتأثير الإعلام في تأجيج المظاهرات.

لقد اجتاح ما يسمى بالربيع العربي عددا من الدول العربية، وأن هناك من فسره بمؤامرات خارجية على الأمة... وقد تكرر التساؤل هل بالفعل هي ثورة شعوب مضطهدة وصل بها الحال إلى ما وصلت إليه، ثم ثارت ؟... أم بالفعل هناك مؤامرة على الأنظمة التي حدثت فيها هذه الثورات؟، وهو ما يكرر الترويج له في الإعلام الرسمي؟

من المسلم به أن الأمور تُقرأ بمآلاتها وطالما أن الحركات والثورات لم تنته ولم تستقر الأوضاع لها، فإن من السابق لأوانه القول من فعل ماذا؟ ومن كان وراءها؟ ولكن المؤشرات تقول أن حركات التغيير انطلقت من بعض الحوادث الفردية العفوية، ولكنها بعد ذلك ربما التقطت من أطراف معينة تلقفتها وبنت عليها حركة تغيير تنامت بمرور الزمن، وصنعت هذه الأنظمة وحققت هذا التغيير، ولكننا لا نخضع لنظرية المؤامرة فهذه الحركات انطلقت حقيقة من رحم معاناة هذه الشعوب ولم تنطلق من فراغ ولم تنطلق من قضية ظرفية وإنما من قضية فعلية فهذه الدول كانت بأمس الحاجة للتغيير السياسي، وربما بعد أن انطلقت وفرضت نفسها على الشارع، تدخلت دول فاعلة ذات نفوذ فوجهت وغطت بالإعلام، حتى بدت كأنها الفاعل والممول لهذه المظاهرات،.. ولكن في حقيقة الأمر فإن هذه الشعوب قادت حركات بريئة انطلقت من معاناتها وإرادتها المقهورة، ذلك أن الحرية قيمة عظمى للفرد وبالتالي فان الدول التي حرمت الإنسان فيها من حقه المشروع ماذا تنتظر؟ هل يصح التغاضي عن حاجات الشعوب الحقيقية ومن ثم القول، أن المطالبة بهذه الحقوق والحصول عليه جاء بفعل أجنبي؟.

من المؤكد أن المظاهرات الشعبية لم تكن وليدة التجربة التونسية والمصرية، وليس غريبا أن تتهاوى عروش الحكام استجابة لإرادة الشعوب ولكن الجديد أن يحصل ذلك في المنطقة العربية، بحيث ترابط الشعوب في ميادين مهمة، وتعلن مطالبها التي لا تراجع عنها لتنخرط في المجتمعات الحديثة التي من أهم سماتها الاعتراف بأهمية الإعلام والرأي العام فيها، وإسناد الحكم النهائي في الشؤون العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الرأي العام، حيث يمارس الإعلام الدور الفعلي للسلطة الرابعة، ومما لاشك فيه إن هذه المظاهرات إنما قادتها اتجاهات ومواقف الناس إزاء مواضيع تشغل بالهم، وتثقل كواهلهم فينتج عن تفاعل مجموعة الآراء المختلفة التي تسود بين أفراد المجتمع رأيا عاما يدعو إلى التظاهر، بحيث تتبلور هذه الآراء بشكل موضوعات وقضايا معينة، هي ثمرة تفاعل الآراء والأفكار داخل أي جماعة من الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة و الخاصة وتشكل ضغوط نفسية تستدعي التعبير، وقد

أسهمت وسائل الإعلام بدور كبير في تسليط الضوء والتحريض على المطالبة بها، بحيث لم يعد أمامها؛ سوى الحكم العقلي وإتخاذ القرار بالخروج إلى الشارع والتعبير السلمي عن ذلك، وهذا الحراك الجماهيري ينم عن وعي وتفكير وإدراك عالي للمشكلات التي تواجه المواطن العربي وتتطلب حلاً يلبي رغبات الجمهور وحاجاته وطموحاته.

ويتناول البحث في رؤيته النقدية مسؤولية وسائل الإعلام نحو المجتمع إزاء المواضيع الآتية:

١. **حرية الرأي والتعبير.**
٢. **حرية العمل الصحفي.**
٣. **احترام حقوق كل الأطراف في التعبير عن آرائها.**
٤. **حق الجمهور في المعرفة والحصول على المعلومات.**
٥. **الدقة والآنية والنوعية في المعلومات المقدمة للجمهور.**
٦. **توفر معايير العدالة والتوازن في التغطية الإخبارية.**
٧. **الالتزام بالقانون وتوخي الأمانة وعدم تشويه المعلومات.**
٨. **حق وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات ونشرها.**
٩. **التصدي للغزو الثقافي وحماية المجتمع.**
١٠. **الموضوعية وعدم التحيّز.**

١) حرية الرأي والتعبير.

تُعدُّ حرية التعبير عن الرأي احد أهم الحقوق الإنسانية التي تكفلها الدساتير، وتتضمن أغلب دساتير دول العالم الديمقراطية، وحتى غير الديمقراطية نصوصاً تؤكد على احترام هذا الحق وعدم المساس به، ويعتبر هذا الحق واجب مقدس لا يمكن مصادرته أو التضييق عليه، ومن يعمل على خلاف ذلك فانه يؤسس إلى الاستبداد والدكتاتورية، غير أنه لا يجب لأحد أن يتعسف في استخدام هذا الحق، كأن يتطاول أو يسب أو يسقط أو يحقر الآخرين، بحجة ممارسة حقه في حرية التعبير، ومسألة حرية التعبير عن الرأي مثارَ جدل في العديد من الدول والمجتمعات، الأمر الذي دفع ببعضها لوضع معايير خاصة تمثل إطار عام للمساحة الممكنة في التعبير كمبادئ رئيسة ولعل أهمها هو أن يراها غالبية الأشخاص في المجتمع طريقة مقبولة للتعبير، وأن لا تتعارض مع القوانين الجنائية في البلاد، وان تكون طريقة عرض الرأي تتحلى بصفات فنية أو أدبية جادة.

وبهذا تكون في إطار حرية التعبير عن الرأي والأفكار والآراء كل الشعارات الصوتية أو المكتوبة أو الأعمال الفنية، دون رقابة أو قيود حكومية بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء

ما يمكن اعتباره خرقاً لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير، وفي الدول العربية المعنية على الرغم من وجود بنود في دساتيرها تضمن حرية الرأي والتعبير إلا أنها لم تخرج عن إطارها الشكلي إلى حيز التطبيق، حيث الانتهاكات الكثيرة لحرية التعبير في هذه الدول التي يُمنع في جلها إن لم يكن كلها انتقاد الحاكم أو السلطة الحاكمة، وقد يتعرض الكاتب أو الصحفي للسجن والتعذيب.

لكن هذا الحق أثار جدلاً كبيراً في دول ما يسمى بالربيع العربي نتيجة أعمال العنف وردود الأفعال الكبيرة التي أثارها التعبير ببعض الأعمال الفنية والأفلام حيث تعرض عشرات من الفنانين السوريين لصنوف التضييق والمحاصرة والإهانة والمحاربة بلقمة العيش بغية سل أي تصريح أو موقف مؤيد، ومنهم فنان الكاريكاتير السوري المعروف علي فرزات الذي تعرض لاعتداء وحشي من قبل عدد من القوات النظامية السورية، بعد أن خطفوه من وسط دمشق وقيدوه وكمموه وانهالوا عليه ضرباً وركلاً ملحقين أذى كبيراً ومقصوداً بأصابعه وعينه اليسرى، ثم رموه على طريق المطار والدماء تنزف منه، والتي يمكن عدها رسالةً بربريةً لبث الخوف في أوساط المثقفين في محاولة للجم تضامنهم مع المتظاهرين السلميين[٥٩].

ولكن مع ذلك يمكن القول إن حرية الرأي والتعبير عنه، كانت متاحة بشكل كبير للإعلام الذي تبنى مطالب الجماهير العربية، أما الإعلام الحكومي فقد التزم الصمت تجاه المظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح، إذ اتسمت تغطية الإعلام غير الرسمي بالتعاطف مع الموقف الشعبي، وقد تعامل الإعلام مع المسيرات والمظاهرات بتفاوت، من حيث سقف الحرية بالتغطية، ما بين الإعلام السمعي والمرئي والإعلام الالكتروني والإعلام المقروء، فجاءت التغطيات الإعلامية الصحفية خجولة متحفظة، تراعي الخطوط الحمراء، وتراعي الحكومة ومزاجها وعدم إغضابها، وكانت الصحف اليومية أقل تفاعلا وأقل قدرة على التغطية المهنية، فيما اتسم الإعلام الالكتروني بطابع المعارضة للحكومة، حيث كان للإعلام الالكتروني من مواقع إخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي الدور الأبرز، بفعل التطور التكنولوجي الذي يتيح الحرية لمستخدمي هذه التقنيات، ويوفر ضمانات سلامة أكثر تتمثل في عدم معرفة القائمين عليه أو تعذر الوصول إلى أماكن إدارة هذه المواقع، التي وّظفت بشكل مكثف في الترويج لشعار رفعه المتظاهرون العرب في الثورات التي انطلقت ضد أنظمة الحكم القمعية في الوطن العربي، وهو شعار (الشعب يريد إسقاط النظام) بحيث أصبح الشعار الرئيسي المرفوع في معظم الثورات والاحتجاجات العربية، والذي كان أول ما ظهر في تونس، مع اشتداد الثورة ضد نظام زين العابدين بن علي، حيث ردده المتظاهرون

لأسابيع في شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة التونسية، أما الفضائيات غير المحلية (أقصد بها التي تقع خارج حدود الدولة المعنية بالتغيير) فكانت أكثر جرأة لأنها كانت تنطلق من دول تدعم التغيير لأسباب سياسية، أو في إطار تنفيذها لأجندات معينة استغلت هذه المطالب لتحقيق نوايا عدوانية.

٢) حرية العمل الصحفي.

فيما يتعلق بحرية العمل الصحفي؛ يمكن القول أن وسائل الإعلام بكل أشكالها، طالما تفلتت من سطوة النظام الحاكم فإنها تساهم بقوة في الترويج للشعار؛(الشعب يريد إسقاط النظام) الذي استخدم للمرة الثانية في الثورة المصرية التي أطاحت بحكم حسني مبارك، وأصبح أيقونة ملازمة للاحتجاجات العربية، وصار يعبر عن وحدة الهم والمشاعر في الوطن العربي، ويتنقل بين المدن العربية التي تتشارك في الهموم نفسها، فقد استعمل هذا الشعار أيضاً في ليبيا بمدينة البيضاء قبل غيرها، وكان له دور كبير في التأثير والإلهام لبداية الثورة الليبية، وهنا كانت حرية العمل الصحفي أيضاً مرتبطة باحترام حقوق كل الأطراف في التعبير عن آرائها وحق الجمهور في المعرفة والحصول على المعلومات، وكذلك التأكيد على الأهمية والنوعية في المعلومات المقدمة إلى الجمهور.

ويعد توظيف هذا الشعار في الصحف تعبير عن عمق العلاقة، والمسؤولية الاجتماعية للإعلام تجاه القضايا المصيرية التي تهم الشعب، وقد تجسد الأثر الأكبر لهذا الشعار في سوريا، حيث قامت مجموعة من الفتية برش هذا الشعار على الجدران في مدينة درعا في آذار ٢٠١١ مما أدى إلى اعتقالهم، وقد أشعلت التغطية الإعلامية لهذه الحادثة، موجة احتجاجات في سوريا، وقد نقلت وسائل الإعلام، قيام المحتجين بتأليف أناشيد وأغانٍ تتضمن هذا الشعار، وهذا الشعار كان ملهما للشعوب الخاضعة للأنظمة الملكية حيث ركزت الصحف على التغيير الذي حصل للشعار إذ أصبح "الشعب يريد إسقاط رموز الفساد" أو "الشعب يريد إسقاط الاستبداد" تفاديا للإشارة إلى النظام الممثل بشخص الملك لتجنب الوقوع في مشاكل قانونية، ومن الملفت للنظر أننا لم نشهد كما جرت العادة هجوما من الأبواق الرسمية من كتاب الرأي على المسيرات الجماهيرية والمعارضة، حيث لمسنا هدوءا نسبيا على هذه الجبهة في الحالة الليبية والحالة التونسية، بعد النكسة التي تعرضت لها الأبواق المصرية من كبار الفنانين، فأصبحت الإستراتيجية المعتمدة هي الاحتواء والتهدئة، وليس المواجهة، فكان الإعلام الرسمي ينفس قليلا من الاحتقان، وعدم الهجوم على المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية المعارضة، وقد اتخذ هذه المرة مواقف أقرب إلى

الموضوعية، تجسدت في الإعتراف بحق التظاهر السلمي مقدمين مبررات، بحق وبمشروعية مطالب المتظاهرين.

ومن ملاحظتنا للمضامين الصحفية؛ نرى أن وسائل الإعلام المساندة للتغيير في تونس، قد أكدت على فقرات وردت في أول خطاب للرئيس زين العابدين بن علي (في ٢٥ تشرين أول ٢٠١٠) تمثلت بدعوته إلى رفض العنف، وتأكيده على التصدي بكل حزم للمظاهرات الاحتجاجية، بينما استخدمت قناة الجزيرة، أسلوب التكرار لمفردة "الحزم" بقصد إثارة المتظاهرين وحثهم على التحدي والاستمرار، كما تعرض صور العنف والقسوة التي تجابه به المظاهرات، بهدف إثارة الرأي العام ضد الحكومة لاستخدامها القوة ضد متظاهرين سلميا، فيما كان التلفزيون التونسي (الرسمي) يكرر ما جاء في خطاب بن علي من "وعود" لزيادة فرص العمل والإصلاح، وتأكيده على انه خدع من قبل حاشيته، وأنه سيحاسب المتسبب، ووعد بكثير من الإصلاحات الديمقراطية و الحرية و ما إلى ذلك، ثم توظيف الصحف لما جاء في خطابه ليوم (٢ كانون الثاني ٢٠١١) الذي كرر فيه قوله (أني أفهمكم... ثم عاد للتأكيد على عدم نيته الترشح في انتخابات ٢٠١٤..) وهي رسائل تسعى لتهدئة الشارع الغاضب، وشق صف المناوئين للحكومة.

أما قناة الجزيرة فقد قامت بدور كبير في تغيير المشهد الإعلاميّ العربيّ، ورفع حرفيّة الأداء المهنيّ لدى كلّ الإعلاميين العرب الذين تسارعوا للارتقاء بعملهم إلى مستوى ما يقدّمه إعلاميو هذه القناة، ولا اختلاف حول دور هذه المحطّة الفضائيّة في تفعيل الشارع وتثويره بتوظيف الصورة والمهنيّة في تقديم الخبر، والحرفيّة في تحليله، والتوظيف الآسر للّغة العربيّة، وان ما عرضته قناة الجزيرة في خطاب الزعيم الليبي معمر القذافي (٢٢ شباط ٢٠١١) الذي كان غير مدروسٍ، لأنه كان يستهين بالمتظاهرين الذين يخرجون في احتجاجات ضد حكمه، ويتحداهم ثم يصفهم بـ (المرتزقة وشذاذ الآفاق والفئران و القطط)، ومن ثم يخاطب أهالي بنغازي بأسلوب استفزازي، ليقول لهم (من أنتم... يا أهالي بنغازي ؟)، ثم يستهين بهم ويصفهم بالصبيان ممن يتعاطون الحبوب (مخدرات)....ثم يكرر شدو الجرذان وقاتلوهم.... أنا لو عندي سلطة لاستقلت ورميتها بوجوههم هؤلاء الجراثيم والعصابات... جرذان يرتبطون في الخارج)، وكان تناول قناة الجزيرة لهذه الإهانات وتكرارها في (سبوتات ترويجية) تزيد الشارع إصراراً على التمسك بمطالبه، والمضي في طريق اللا عودة واللا تراجع، بهدف تعزيز التأثير والإقناع، أي أنها مارست دور التثوير وتأجيج المشاعر.

وبشكل عام كانت وسائل الإعلام تستغل حرية العمل الصحفي المتاحة وتتلقف الهفوات والزلات، لتأجيج الحماس والإصرار على التغيير، فقد عرضت قناة العربية خطاب الزعيم الليبي معمر القذافي في (١٩ آذار ٢٠١١) وهو يصلح ما جاء في خطابه السابق؛ فيتراجع ليشيد بالشعب الليبي ويستنهض هممهم ويدعوهم لحماية الثورة وحماية ليبيا، ولكنه يتهجم على الثوار ويصفهم "بالعملاء حملة العار والخزي لهم ولعائلاتهم... ومن ثم يكرر: أنا المجد والتضحية والفداء، الذي لا تضحي به ليبيا... أنا لن اترك ليبيا وسأموت فيها شهيدا...«ويسعى لوصف الثورة على أنها "تقليد أعمى لما جرى في تونس ومصر»... ثم يكرر الإشارة إلى ماضيه النضالي الكفاحي لتطهير ليبيا من القواعد الأمريكية والبريطانية، وأنه «بنى مجدًا لليبيا لا يدانيه مجد»... ثم يخاطب الشعب الليبي ويدعوهم للخروج فيقول له «يا لي تحبوا المجد وتحبوا القذافي شدو الجرذان وأخرجوهم من الشوارع... خذوا أولادكم منهم...» إلا أن قناة العربية عرضت وبشكل متكرر ما جاء في خطاب القذافي من هتافات بقصد الاستهزاء به، والنيل منه، حين عرضت المقاطع التي جاء فيها؛ " دقت ساعة العمل دقت ساعة الزحف دقت ساعة الانتصار، لا رجوع إلى الأمام إلى الأمام إلى الأمام... ثورة، ثورة.. قاتلوهم شدوا الجرذان " أو قوله " سيعلن الزحف المقدس... سنزحف عليهم بالملايين لتطهير ليبيا، وأنا القذافي؛ قائد أممي، أني تدافع عني الملايين، وأني سأوجه نداءً إلى الملايين، من الصحراء إلى الصحراء، لتزحف عليهم الملايين لتطهير ليبيا، شبر شبر، بيت بيت، دار دار، زنقة زنقة، فرد فرد، حتى تطهر البلد من الدنس والارجاس، لانسمح للبلد تضيع من ايدينا... أنا معي الملايين من الأمم الأخرى، ستزحف لتطهير ليبيا " وهذا النص أصبح سلاحا بيد وسائل الإعلام المضادة للقذافي للنيل منه، ففي الوقت الذي نرى التخطيط الممنهج لوسائل الإعلام المناوئة للقذافي في توظيف خطاباته ؛ نجد في المقابل من القذافي ودائرته الإعلامية، إهمال في إعداد هذه الخطب وعدم المبالاة في الوقوع بالخطأ، لكنه حرص على توجيه الإعلام الرسمي في التركيز على الرسائل الموجهة للغرب، حيث كان القذافي يسعى لربط مايجري في ليبيا بـ (القاعدة والإرهاب) وإنهم يسعون لبناء (إمارة إسلامية) يحكمها خليفة بن لادن شبيهة لأفغانستان والصومال والعراق، وذلك لأنه يتهم الغرب بالوقوف وراء الثورة، أو لحث الرأي العام الغربي في الضغط على حكوماتهم، لمنع تقديم الدعم للثوار لأنهم إرهابيون، في حين أن عدداً من الإعلاميين، كان أكثر جرأة ومباشرة في اتهام الغرب في العمل على تسليط القوى المتطرفة أو دعم وصولها لسدة الحكم في هذه الدول للقضاء عليها، فكانت مقالات عبد الباري عطوان في القدس العربي، تهاجم القوى الغربية، وتتهمها بتدمير المنطقة، وبدا واضحاً أن وعياً إعلامياً كبيراً، ظهر بشأن تلاقي الأهداف

الغربية مع سلوكيات القاعدة، «لأن أكبر ورقة استغلها ويستغلها (الحكام الطغاة) في المنطقة العربية لإجبار الغرب الصليبي على التمسك بهم هي ورقة (القاعدة)»[٦٠]، ولم تسلم من النقد أيضا الدول العربية التي أيدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣الذي يسمح بالتدخل العسكري الخارجي بحجة حماية الثورة «لا نعرف ما إذا كانت الدول العربية التي أيدت هذا الحظر قد فكرت جيداً بالعواقب التي يمكن أن تترتب عليه في المستقبل، خاصة إنها ليست محصنة من الثورات الشعبية، فالاستبداد ملّة واحدة...»[٦١].

أما ما يتعلق بالأحداث في مصر، فإن حرية العمل الصحفي متاحة ظاهرا ولكنها لم تكن بأحسن حال من سواها في البلدان العربية موضوع البحث ففي وقت مبكر تعرض مراسلو قناة العربية إلى تحرش من بعض المتظاهرين المؤيدين للرئيس مبارك حيث صودرت الكاميرات منهم، «قام العشرات من أنصار الرئيس المخلوع حسني مبارك، بالاعتداء بالسب والقذف والاشتباك بالأيدي مع صحفيين وقنوات فضائية ومراسلين أجانب خلال المؤتمر الصحفي الذي يعقده المحامون الكويتيون داخل فندق (سوفوتل)»[٦٢].

وفي اليوم الثاني تعرضت قناة الجزيرة لاختراق وقرصنة لموقعها (الجزيرة نت) وقام فيه القراصنة باختراق نظام الإعلانات في موقع الجزيرة نت، وقاموا بنشر إعلان مسيء يحمل عنوان (معا لإسقاط مصر)، وربطوه بمواد مزعومة وزعت قبل أيام بالقاهرة ونسبت لتسريبات ويكيليكس زورا، ليعطوا انطباعا بأن الجزيرة تساهم في خطة واسعة في سياق ما يحدث في مصر، وهو ما نفته شبكة الجزيرة جملة وتفصيلا، وفي اليوم نفسه تمكن فنيو الجزيرة من إفشال محاولتي اختراق قويتين، إحداهما كان مصدرها من مصر والثانية كانت من ألمانيا، وكان الهدف المشترك بينهما هو دخول قواعد بيانات الموقع واستبدال بيانات خاطئة، ويأتي هذا الاختراق والمحاولات الفاشلة في سياق تشويه تغطية شبكة الجزيرة لمجمل الأحداث العربية وخاصة في تونس ومصر[٦٣].

من جانب آخر فإن شبكة الإنترنيت حيث الحرية في العمل الصحفي أصبحت تُشكل حلقة من حلقات الاتصال الرئيسة، لأنها تنقل أحداث المدن والقصبات، التي خرجت للتعبير عن رأيها وبأساليب مختلفة وحسب قدرة القائم في إيصال المعلومة للمتلقي، وتقديم مضامين تنطوي على التشويق والتأثير، حيث يعمد فيها القائمون بالاتصال إلى إرضاء جمهورهم عن طريق تداول كل جديد وممتع وتحديث البيانات باستمرار ودعوة الآخرين للتعبير عن أفكارهم ومشاريعهم عبر الشبكة العنكبوتية، وكسب جمهور يتفاعل معه من مختلف دول العالم، ولاسيما أن المدونات اكتسحت العالم بأسره ومنها الدول العربية بشكل خاص، ويمكن عد حركة تمرد ومن يمثلها من

شباب، التجسيد العملي لتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي، حيث كانت الموجه للثورة ومصدر تلقي للبيانات والمواقف والشعارات.

٣) احترام حقوق كل الأطراف في التعبير عن آرائها.

لقد أظهرت الانتفاضات الشعبية في البلاد العربية أن السعي للحقوق مطلب جماهيري، قادر على توحيد عناصر المجتمع وأجياله المتباينة على كلمة واحدة من أجل التغيير، وأن أدوات القمع القديمة– الرقابة والاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل– لم تؤد إلا لزيادة جرأة المتظاهرين ما أن اكتسبوا الثقة في عددهم الكبير، وبدلاً من أن تُنزل بالمتظاهرين الخوف وتحملهم على الإذعان، أظهرت أعمال القمع المستبدين على حقيقتهم، وألقت الضوء على صدق وسلامة قضية المتظاهرين، إن في هذا تحذير مُرعب لنظم استكانت إلى افتراض أن قدراتها القمعية كفيلة دائماً بإجهاض غضب الجماهير، وكان الغرب ينظر إلى المستبدين في العالم العربي وكأنهم ضمانة (الاستقرار)، حتى لا ينزاح الغطاء عن صندوق المطالب الشعبية، ومما يؤسف له أن دول العالم التي تروج لحقوق الإنسان كقاعدة عامة، تعد العالم العربي الاستثناء لذلك.

ومن متابعة السياسة الغربية تجاه الشعوب العربية نرى أنها دائماً سياسة احتواء، والحرص على دعم الاستبداد، ومع اندلاع المظاهرات اظهروا دعما لخروج شعوب المنطقة إلى الشوارع للمطالبة بحقوقها، كما أظهر الإعلام أن الكثير من شعوب المنطقة لا تفضل تواطؤ الغرب مع الحاكم المستبد، وترفض الاستمرار في لعب دور الرعايا المستكينة لحُكام لا يخدمون إلا أنفسهم، وكانت المضامين الاتصالية تعبر عن روح المواطنة الكاملة لدى الشعوب، وأن تضع مصيرها في يدها، في بلد تلو الآخر، وقد أشعلت أعمال القمع حالة من الغضب الشعبي على نظم أقدمت على أعمال دموية كثيرة، وهذه المرة نهض الشارع العربي ليقلب النظام القديم، بعد أن اكتشف قوته وصوته المدوي في التغيير بشكل يصعب معه العودة إلى الماضي، وكان الإعلام بكل وسائله المختلفة يدعو إلى احترام حقوق كل الأطراف في التعبير عن آرائها، ففي تونس، كان الترويج الإعلامي للحقوق متزامنا مع الإشارة لإشعال بائع الفواكه محمد البو عزيزي النار في نفسه، وفي مصر كان تداول ونشر صور خالد سعيد، الشاب الذي ضربته الشرطة حتى الموت (والذي عرض فديو يفضح فيه تورط ضابط الشرطة والمخبرين في تجارة المخدرات)، حافزا للثورة، وفي سوريا، كان عرض القنوات الفضائية العربية لتعذيب أطفال في سن المراهقة لأنهم كتبوا في الشارع شعارات مناهضة للنظام، بمثابة الفتيل الذي أشعل المواجهة، وفي ليبيا، كان لنشر خبر اعتقال فتحي تربل، محامي ضحايا مذبحة سجن أبو سليم التي وقعت عام ١٩٩٦، حافزا للمطالبة باحترام

حقوق كل الأطراف في التعبير عن آرائها إزاء هذه الانتهاكات اليومية التي أشعلت شرارة ما يمكن عدها ثورات حقوق الإنسان، وثورات تطالب بحكومات يمكن أن تنتخبها الشعوب نفسها في ظل السيادة واحترام القانون.

ومع كل ما تقدم نود التأكيد على أن الإعلام لم يكن صدى لثوار منفصلين عن الواقع بل كان تعبيراً عن طموحات جماهير مسحوقة عانت من مختلف صنوف القهر السياسي وهذا أعطى الإعلام دفعاً استراتيجياً ألقى بظلاله على المستوى العالي من التأثير في نفوس الجماهير، كما أن الإعلام العربي قد نجح في فكّ عقاله من أسر الخارطة الجيوسياسية الجاثمة على صدر الأمة الواحدة منذ قرن بائس، لكنه لم يشرع بإسهاماته في حماية الثورات من الخطف حيث تلقفتها الأجندات المعادية وفشلت في بناء النظام الديمقراطي الموعود، فضلا عن النقد الموجه للأداء الإعلامي، ذلك أن بعض البرامج الاستفزازيّة قد تتحوّل إلى اجترار لكلام مُعاد، فمثلاً قد يسلم البعض أن قناة الجزيرة صرح إعلاميّ كبيرٌ، وقد نتّفق أيضاً على حرفيّة العاملين والأداء الرفيع لهذه القناة وفصاحة مقدميها، لكن بالتأكيد لا نتفق في تقييم وتوصيف الخلفيّة الإيديولوجيّة التي تتحرّك من خلالها، وتحول برامجها إلى سجال عدميّ عقيم هو أقرب إلى الصراخ المنفّر والحوار المزعج الذي يتحول فيه المقدّم إلى حَكَم في حلبة مُلاكمة، لا يجدي المتلقي العربي نفعاً، بل قد يسهم هذا النمط من البرامج على توجيه الجماهير إلى العنف والتخلي عن النهج السلمي للتحول الديمقراطي.

٤) حق الجمهور في المعرفة والحصول على المعلومات.

لقد حرصت وسائل الإعلام على مناقشة القضايا المصيرية التي تمس المصالح العامة للمجتمع والمصلحة الخاصة للأفراد، والتي كانت تقف وراء خروج الشعب متظاهراً ومطالباً بالإصلاح أو بإسقاط النظام وكذلك الاهتمام بحاجات المجتمع وتوعية الجماهير بملابسات ما يجري ففي مقال نشرته جريدة القدس العربي للكاتب عبد الباري عطوان اتهم فيه الجامعة العربية بتوريط الشعب السوري في لعبة التغيير الديمقراطي دون ان تقدم له شيء ملموس لإحداث التغيير مبيناً حقائق تدين تورط المراقبين العرب بتزييف الواقع «بدأ المراقبون يقدمون صورة عن الواقع على الأرض مغايرة (شيئا ما) للصورة النمطية السائدة في الفضائيات، وبدأت عمليات التشكيك في بعثة المراقبين، ونبش ماضي رئيسها السوداني علي الدابي، وسجله الحافل في انتهاك حقوق أهالي دارفور والمشاركة في ثورة الإنقاذ السودانية التي قادها العسكر برئاسة الجنرال عمر البشير..... ومن الواضح إن النظام الرسمي العربي، والقديم منه على وجه الخصوص، ارتكب جريمة كبرى في

حق الشعب السوري وانتفاضته، عندما صعد آمال السوريين في قرب الخلاص من نظامهم، ورفع من سقف توقعاتهم، ثم تمخض جبلهم عن فأر صغير اسمه فريق المراقبين البائس الذي نراه حاليا في حال من الضياع.... فالشعب السوري يبدو ضحية (لعبة امم) جديدة يدفع ثمنها غاليا من دمه وأمنه واستقراره، فهذا الشعب الذي صمد طوال الأشهر الماضية في مواجهة اكبر آلة قمعية في المنطقة، وقدم أكثر من خمسة آلاف شهيد وما زال من اجل كرامته وحريته لا يستحق مثل هذه المعاملة، سواء من النظام أو من أشقائه العرب الذين تخلوا عنه، أو جيرانه الأتراك الذين انكفئوا داخليا بعد أن استخدم النظام أوراق ضغطه بفاعلية عندما حرك ملف التمرد الكردي من ناحية وفرض رسوما جمركية تصل إلى (٣٠) على البضائع التركية وألغى اتفاق التجارة الحرة وتسهيلاتها بين البلدين... وقدم في المقال نفسه توقعاً، ثبت فيما بعد صحته حين أكد على أن المنطقة مرشحة لحروب دموية، أهلية أو إقليمية، وسورية قد تكون في قلبها، او محور احد فصولها، فمثلما يتحدث النظام عن مؤامرات خارجية، عليه ان يتقدم بمبادرات لمواجهتها بالتنازل للشعب السوري، او الشق الذي تمسك بالهدوء حتى الآن، ومن المؤسف ان المبادرة الوحيدة التي يطرحها النظام حتى الآن هي القتل والمزيد منه»[٦٤].

وفي برنامج حديث الثورة الذي عرضته قناة الجزيرة[٦٥]، كان البرنامج حريصاً على حداثة المعلومات ودقتها ومعرفة الدوافع الحقيقية التي دفعت الشعوب للخروج عن صمتها، فاستعرضت مثلا مطالب الشباب المحتجين في سوريا بعد أن استضاف مقدم البرنامج (عبد الصمد ناصر) الدكتور وليد البني مسؤول العلاقات الخارجية في المجلس الوطني السوري والذي أكد على أن «بشاعة ما يرتكب من جرائم من قبل عصابات الأسد حقيقة ستدفع حتى البشر في أوروبا أن يتظاهروا، هذا القتل الوحشي هذا القصف الوحشي للمنازل والأحياء السكنية، هذا التعذيب الذي يحكى عنه والذي يرويه سجين لآخر كيف يجري، سوف يحرك ضمائر سكان الاسكيمو أيضاً! لذلك ليس غريباً أن تتحرك دمشق وحلب، ويجب أن نقول أن دمشق تحركت منذ البداية.. أحياء القابون وبرزة وكفر سوسة تحركت منذ بداية الثورة وجرى قمعها بشدة»[٦٦]، وبشكل عام تبنت وسائل الإعلام موضوع حماية الحرية الفردية وتثقيف الجماهير لبلورة الرأي السديد من النواحي الأخلاقية، والحرص على تقديم المفيد والنافع في إطار السعي لإدامة زخم المطالب الجماهيرية والترغيب بها.

٥) الدقة والآنية والنوعية في المعلومات المقدمة للجمهور.

حرصت وسائل الإعلام على مراعاة الدقة والآنية والفورية في النشر والإعلام والترويج لمستجدات الزخم الجماهيري، وكان العاجل لا يكاد يختفي من على وجه شاشات الفضائيات العربية، ففي المتابعات العاجلة للأحداث في سوريا نقلت قناة العربية (المجزرة)، التي وقعت في بلدة "الحولة" السورية، التي أودت بحياة ٩٢ شخصاً بينهم ٣٢ طفلا [٦٧]، وتابعت الحدث وعالجته بعدد من العواجل، منها إدانة مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمجزرة حيث نقلت بيان عن الأمين العام للمجلس، عبد اللطيف الزياني، قوله إن دول المجلس الست «تدين وتستنكر المجزرة في بلدة الحولة السورية من قبل القوات النظامية، وتتابع بقلق بالغ التطورات المؤسفة للأحداث الجارية في سوريا»، وكانت الأخبار العاجلة تتوالى حول إدانة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون للمجزرة وقوله: «أن المجزرة تُشكل انتهاكاً (صارخا ورهيبا) للقانون الدولي»، وعاجل آخر عن تنديد المجلس الوطني السوري المعارض بـ"الجريمة النكراء" على لسان " برهان غليون" ومطالبته بالوقف الفوري لهذه المجازر وتعبيره عن شجب المجلس للصمت الدولي... وجاء أيضاً في عاجل للقناة:

وعندما بدأ الإعلام السوري الرسمي يقول إن الصور تعود لتظاهرات قديمة، بدأ الناشطون يكتبون تاريخ التظاهرة ومكانها على لوحة صغيرة يرفعونها أمام عدسة التصوير خلال التظاهرة، وهذا الاهتمام فرض على وسائل الإعلام مسؤولية نقل المعلومات الخاصة بتحركات المتظاهرين، كما تحرص على نقل رد القوى الأمنية عليها في سعي لبناء جسور من الثقة بين وسائل الإعلام وجمهورها، ومطالبة هذه الوسائل لمصادرها بتحديد أي خطأ تكون الوسيلة قد وقعت فيه بحق المتظاهرين أو بحق السلطة، وهذا كرس بدوره ضرورة التأكيد على اهتمام الوسيلة الإعلامية في العمل على منع التشويه والتحريف وزيادة الالتزام بالموضوعية.

وقد تميز الإعلام المرئي في تغطية المظاهرات، فكانت تجربة قناتي العربية والجزيرة (رغم تحفظنا على سياسة هذه القنوات) في نقل وقائع المظاهرات بحق تعد أنموذجاً يستحق الإشادة والاهتمام، فقد كانت تجربة استثنائية بامتياز، في عمقها وشمولها وجِدّة كثير من أدواتها، فكانت مختلفة في كثير من عناصرها، عن تجارب سابقة متميزة أيضا أثْرت في عملها وطورته، وستكون لهذه التجربة انعكاسات على عمل غرفة الأخبار حاضراً ومستقبلاً؛ فهي الموقع الذي تتجمع فيه روافد التجربة وتنضج، قبل عرض منتجها النهائي على الشاشة، ويمكن تلخيص عناصر التجربة الجديدة الرئيسة؛ في الاستعمال الواسع لتقنيات الإعلام الجديد، ولشهود العيان، ولأساليب أخرى

غير تقليدية وظفت بهدف الوصول إلى مصادر الأخبار، لعل منها الصور التي توثق انتهاكات العناصر الأمنية، والتي لم تعلن وسائل الإعلام عن مصادرها، حفاظاً على فاعليتها وسلامة القائمين عليها، فهنا فرض القادم الجديد نفسه بأدواته ووسائله ومناهجه، وأصبح ظاهرة لا يمكن تجاهلها في أي مؤسسة إعلامية تحرص على البقاء والتطور، ويمكن عد ذلك تحدياً يواجه غرفة الأخبار باستمرار، ولاسيما ما يتعلق بقضايا المصداقية، وما هي المعايير والتقنيات الخاصة التي تضبط اختيار المواد المعنية بسرعة، وتصنيفها والتثبت من صحتها ودقتها، ووضعها في سياقها "التاريخي" الصحيح، وتحديد موقعها ضمن سلم الأولويات الإخبارية، والاستمرار في تطوير المعايير الدقيقة المناسبة للتعامل المهني مع طوفان المواد التي توفرها وسائل الإعلام الجديد، أخباراً وصوراً، حتى لا ينجرف الإعلاميون إلى مواقف قد تكون أقل مهنية، ويصدق هذا على معايير التعامل مع "شهود العيان" الذين يوفرون معلومات هامة، دقيقة وآنية، شرط أن تطبق في استثمار خدماتهم الثمينة أشد المعايير المهنية صرامة ومصداقية، ذلك أن طغيان الأنظمة الاستبدادية القمعية قد ألهب حماس الصحفيين للثورة دون التأثير على حسهم المهني العالي الذي اتسم بالمسؤولية الاجتماعية والحياد والموضوعية، حيث نجد الإعلام المهني الملتزم قضايا الأمة بعيداً عن الدعاية والترويج، ومن المؤكد أن غرفة الأخبار، بكل من فيها، تجتهد في بلورة هذه القيم بهدف تعزيز المعايير المهنية، وتعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للإعلام، ولعل ما قامت به فضائيات العربية والجزيرة و(BBC)عربي، وحتى التلفزيون المصري بجميع قنواته من تغطية المظاهرات الشعبية المطالبة بتنحي الرئيس مبارك، أسهمت بشكل كبير في إدامتها وفي تحقيق أهدافها، إذ يتمتع التلفزيون بمزايا تأثيرية، تؤكد قدرته الاقناعية، ينفرد ببعضها ويشارك بعضها مع الوسائل الأخرى، وهذه المزايا هي التي دفعت الجميع إلى متابعة وترقب الأحداث عبر هذه الشاشات، ودفعت السياسيين الذين يحاولون تمرير أهدافهم وخططهم ودعواتهم أو الدعوات التي يدعون لتثبيتها داخل المجتمع أو دفع المجتمع إلى تشكيل رأي عام موحد إزاءها، ويذكر الكاتب والصحفي محمد حسنين هيكل (إن ساكني البيت الأبيض أصبحوا ينامون على قنوات التلفزيون ويصبحون عليها، ولم يعد خافياً إن صور القناة الإخبارية الأمريكية (CNN)، أصبحت الأكثر نفوذاً على قرار الرئيس الأمريكي السياسي من مذكرات وزراء خارجيته ومستشاريه، فيما أصبح للإعلام باللغة الانكليزية والصادر من واشنطن أو نيويورك، نفوذٌ واسعٌ لدرجة أن سبعاً أو ثماني قنوات تلفزيونية هي التي تحدد جدول أولويات الاهتمامات العالمية بغير منازع، وإن القرارات

في البيت الأبيض أصبحت رهنا إلى مؤثرات الصورة وإيحاءاتها، أكثر من الارتهان إلى موجبات الاقتناع والاختيار الواعي[٦٨].

٦) توفر معايير العدالة والتوازن في التغطية الإخبارية.

وفي إطار الحرص على اهتمام وسائل الإعلام بتوفر معايير العدالة والتوازن في التغطية الإخبارية لضمان تغطية عالية الاهتمام تصل إلى أدق التفاصيل وما قامت به جريدة القدس العربي من استطلاع لآراء المتظاهرين السوريين ينم عن حرص في التشجيع على التواصل مع وسائل الإعلام، حيث حرصت على نقل تجربة أحد شباب الثورة ليروي (بطولات) تكون بمثابة التحريض للشباب على اللحاق بالثورة «يسير محمد الشامي وسط تظاهرة في دمشق، وهو يلتقط صوراً بهاتفه النقال لبضع دقائق، ثم يهرب بها إلى مكان آمن قبل أن يطبق رجال الأمن على المتظاهرين... لم يكن هذا العامل الحرفي البسيط يعلم انه سيصبح مصدرا مهما لأخبار انتفاضة شعبية تقمع بالدم وتشغل العالم... والشامي، باسمه المستعار، هو واحد من مئات لا بل آلاف المواطنين. الصحافيين السوريين المنتشرين في كل أنحاء سوريا، ولاسيما في المناطق التي تشهد اضطرابات منذ منتصف آذار (مارس)، يصورون، ويحملون أشرطة الفيديو والصور على مواقع (يوتيوب) و(فيسبوك) والمدونات، ويطلون عبر القنوات التلفزيونية الفضائية العربية والعالمية لتزويد العالم بآخر التطورات في بلدهم.... وفي إحدى التظاهرات، اعتقلت القوى الأمنية محمد الشامي وكشفت على هاتفه مقاطع مصورة من إحدى التظاهرات، وقال "دفعت ثمن هذه اللقطات غاليا. وتعرضت على مدى ١٥ يوما لضرب مبرح وشتى أنواع التعذيب قبل الإفراج عني»[٦٩].

٧) الالتزام بالقانون وتوخي الأمانة وعدم تشويه المعلومات.

وفي الإطار القانوني الذي يركز على مجموعة من الالتزامات التي يفرضها القانون على الصحفيين ويعاقبهم جنائياً في حالة انتهاكها وعدم الالتزام بها مثل الإضرار بأمن الدولة الخارجي عن طريق نشر أو بث أخبار تسيء إلى أمن الدولة الخارجي، فقد وجهت انتقادات لأغلب القنوات الفضائية، ووضعوها في دائرة الشك كجزء من التعبير عن انقسام الشارع العربي على نفسه، ففي هذا المجال وجهت الاتهامات لعدد من القنوات الفضائية المحلية المصرية بتهمة الإثارة والتحريض، بما فيها بعض القنوات الرسمية كقناة مصر الرسمية التي كانت متهمة في أحداث ماسبيرو، قبل أن استحدثت قناة النيل للأخبار، وكذلك توجيه الاتهامات بالطائفية لقنوات مثل" ON TV"، ودريم، والمحور و٢٥ يناير وغيرها.

أما القنوات الفضائية التي تمثل الإعلام الخارجي كروسيا اليوم التي تدعم التيار اليساري وتتحامل على تيار الإسلام السياسي والـB.B.C لا تلتزم بالموضوعية وتركز على التجاوزات فقط من جانب الثوار، فهي تريد إفشال الثورة المصرية الأم لأنها إن نجحت ستبدأ عجلة الديمقراطية في الدوران وتستقر البلاد، وهذا غير مطلوب، أما قناة الحرة الأمريكية فبالطبع هي نافذة إعلامية مهمة لأمريكا، الراعي الرسمي لإسرائيل وجزء من دورها يعد استخبارياً، ومن ثم لا يمكن الثقة بها كقناة محايدة معنية بنقل الأحداث فقط، وهذا الرأي وإن كانت له تبريراته المنطقية، لكنه ينطوي على إساءة سياسية متعمدة للمحطة وليس نقداً إعلامياً، وما يدل على هذه الحقيقة أن أغلب النخب من المثقفين والسياسيين والناشطين الحقوقيين يرفضون استضافتهم بها ويمتنعون من الظهور في أي من برامجها درءاً للشبهات[٧٠]. وقناة الجزيرة على وجه التحديد هي ما يدور حولها جدل واسع، فهناك من يؤيدها ويراها سبباً مباشراً في نجاح الثورات، وتعميم الفوضى والخراب تحت مسمى (الربيع العربي)، بينما يعتبرها البعض الآخر قناة مأجورة تعمل لحساب ميليشيات وأجهزة تسعى للتخريب[٧١]، وفي تقديرنا أن هذا الرأي هو الأضعف لأنه لا يستند إلى أدلة أو براهين وتكاد لا تنجو بقية الفضائيات من الاتهامات ذاتها.

٨) حق وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات ونشرها.

بشكل عام يمكن أن نؤشر على اغلب الفضائيات، فاعليتها الشديدة وقدرة مراسليها على الاقتحام والحصول على المعلومات ونشرها، وتغطية الأحداث فور وقوعها، والمفارقة هنا أن الاتهامات التي باتت موجهة للإعلام صارت مزدوجة، فلم تعد فقط مقصورة على الأجهزة الحكومية، كما كان في السابق باعتبارها تحض على العصيان وتتسبب في تكدير الأمن العام، وإنها وقعت فريسة للجماهير الغاضبة التي تستنكر بعض ممارساتها، خاصة الذين يطلق عليهم "الأغلبية الصامتة" وهؤلاء انظم عدد كبير منهم إلى مظاهرات العباسية في مصر ليثبتوا حضورهم بطريقتهم الخاصة، ويخرجوا عن صمتهم بتأييد المجلس العسكري ويطالبونه بالبقاء في السلطة، وقد كانت القنوات المحلية المصرية جميعها تحت سيطرة المجلس العسكري ولا تبث الحقائق بعد أن استدعتهم المحاكم العسكرية جميعاً لتلزمهم بدعم المجلس، في حين نقلت قناة الجزيرة مباشر«المراسلة حياة اليماني – ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١» من العباسية تأكيدها أن المتظاهرين هم «خليط من الفلول المتنكر و أبناء المخلوع و أهالي ضباط الشرطة»[٧٢].

٩) التصدي للغزو الثقافي وحماية المجتمع.

بلا شك أن الغزو الثقافي يستهدف احتلال العقول، فهو غزو من الداخل، وهو الأخطر، لأنه يضمن بعد ذلك، في حالات الضعف الذاتي وتخريب المناعة الذاتية، دوام الهيمنة على الأفكار والإدارة والإمكانات القومية برمتها، كما يوفر كل عوامل السيطرة والاغتصاب دون منغص أو عائق، ولم يعد خافياً مدى تأثير الإعلام على اختلاف أشكاله (المقروء، المسموع، المرئي) في تشكيل الثقافة العامة والخاصة لدى كثير من الأفراد والجماعات، بفعل التطور الملحوظ لتقنيات الإعلام الحديثة وسرعة الاتصالات والحصول على المعلومات، وبما أن هناك فروقات فردية مؤكدة، من حيث المعرفة والقدرة على استيعابها أو التأكد والتمييز بين صحتها أو عدمه، فإن عدداً كبيراً من الناس سيقعون فريسة سهلة للإعلام المعادي، لذا يعول على المؤسسات الإعلامية كثيراً في عمليات التنشئة الاجتماعية وتشكيل الثقافة الوطنية كجزء من المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في مواكبة التغيير الذي تشهده المجتمعات المتحضرة، إلا أن وسائل الإعلام فشلت في هذه المهمة بسبب إنغلاقها على أيديولوجيات الجهات الممولة لها،وانشغلت كثيرا في إدارة الأزمات السياسية، وتخلت عن مهامها الوطنية في التنشئة وترصين الثقافة الوطنية مما أدى إلى تشتت وتناقض في اتجاهات الرأي العام، أو إلى عدم توحد الرأي العام إزاء قضاياه المصيرية، وعدم قدرته على تبني موقفا وطنياً إزاء ما تبيته الأجندات الدولية والإقليمية من نوايا عدوانية، وفشلت وسائل الإعلام في مواجهة الفكر التخريبي الوافد، باستثناء مبادرة الحكومة الليبية (قبل سقوط القذافي) على التصدي للخروقات الإعلامية الدولية عبر منظومة التشويش على محطتي العربية والجزيرة وتعطيل موقعهما الألكتروني، بوصفهما الوسائل الأكثر فاعلية في التأثير على رعاياها، وقد اتهمت قناة الجزيرة الفضائية وكالة المخابرات الليبية بالوقوف وراء التشويش القوي الذي عطل إرسالها في أنحاء كثيرة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن مصدر التشويش هو مبنى تابع لوكالة المخابرات الليبية جنوب العاصمة طرابلس، وقالت الجزيرة في وقتها أن التشويش سببه أجهزة كبيرة قادرة على الدخول في نفس الوقت على ترددات مختلفة على القمرين الصناعيين عربسات ونايلسات، بسبب تغطيتها للاضطرابات السياسية في المنطقة ولأنها تحظى بمشاهدة كبيرة في العالم العربي، حيث كانت تغطي بصورة مكثفة للأحداث وتجري اتصالات هاتفية بالمحتجين وكثيرا ما تبث صورا أرسلت إليها عبر الانترنت من مواقع الأحداث، فهي تمتلك أكثر من ٤٠٠ مراسل في أكثر من ٦٠ دولة وفقا لموقعها الالكتروني[٧٣].

١٠) الموضوعية وعدم التحيّز.

إن نقل الأنباء بدقة، وذكر الحقيقة والالتزام بالموضوعية والدقة والصدق والأمانة والعدالة والإنصاف والتوازن، وتجنب التحريف أو التشويه، وتصحيح المعلومات الخاطئة وغير الدقيقة، حلما بعيد المنال، كما أن التمييز بين الحقائق والتخمين والتكهن، وضرورة الفصل بين الخبر من ناحية؛ والرأي والتعليق من ناحية أخرى، لم يعد موجوداً البتة، فضلاً عن تلاشي موضوع التحقق من صدق الخبر وصحته، وعدم نشر معلومات زائفة، أو أخبار غير مؤكدة، أو لأهداف دعائية، وأصبح الحرص على التدفق الحر والمتوازن للأخبار يتم في ظل الإثارة والتكهن والمبالغة، والتشهير، والاتهام بالباطل والقذف، ويمكن أن نستشهد بموقف الفضائيات العربية المتناقض من التغيير، فثورة البحرين اختفت من نشرات الأخبار لقناتي الجزيرة والعربية، وكأن هناك اتفاق على تجاهلها وعدم ذكرها إلا عرضا، وهو جزء من تناقض الموقف الرسمي للدول المعنية بالتغيير العربي، ففي الوقت الذي دعمت إيران وحزب الله وأحزاب عراقية ثورة البحرين وكأنها أعظم ثورة في التاريخ وأن انتصارها سيعدل موازين القوى العالمية لصالح إيران ويدك حصون الإمبريالية الأمريكية.إلا إننا نجد هذه الأطراف تجاهلت تماما ما يجري في سورية، وكأن النظام السوري رد على المظاهرات السلمية برش ماء الورد والأرز وتبييض السجون، فكانت في المقابل قنوات المنار والعالم وعدد من القنوات السورية تخصص جل نشراتها الإخبارية وبرامجها الحوارية لموضوع البحرين فقط، كأن العالم كله، على رأي تلك القنوات، لا هم له ولا غم إلا ما يجري في البحرين. أما سورية فكل شيء هادئ تماما ولا مجال للقلق فيه، وفي ظل هذا التناقض، يمكن القول أن فشل ثورات ما يسمى بالربيع العربي في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإعادة الكبرياء والكرامة للعرب، وقيام أنظمة ديكتاتورية على أنقاضها في معظم البلدان، إنما يرتبط بالتدخلات الغربية لحرف هذه الثورات عن مسارها، بقدر ما يرتبط بفشل الإعلام في بلورة موقف شعبي من هذه المتغيرات، وفشله في حماية الثورات من الانزلاق في العنف والجريمة.

الاستنتاجات

هناك دول كان رد فعلها إزاء الربيع العربي مؤسفاً بشكل خاص، بذريعة الاهتمام بنظريات عفا عليها الزمن، مثل سيادة الدولة، أكثر من مراعاتها لمطامح وآمال الشعوب العربية، حتى إذا كان ذلك يعني حماية النظم القمعية من الضغوط الدولية المطلوبة بقوة وبسرعة، والمفارقة اللافتة أن بعض هذه الدول نفسها تتمتع بحكومات قابلة للمساءلة وتخضع لسيادة القانون، هذه اللامبالاة من

أطراف عديدة بحقوق شعوب المنطقة لابد أن تنتهي، وأفضل سبيل للضغط على مضطهدي الشعوب العربية لوقف نزيف الدماء هو الوقوف بحزم إلى جانب مطالب الشعوب في مطالبتها بحقوقها المشروعة، والإصرار المبدئي على احترام الحقوق هو أيضاً أفضل سبيل لمساعدتها في الخروج سالمة من أي انحرافات محتملة نحو عدم التسامح أو سقوط دولة القانون أو الانتقام من عناصر النظم القديمة بلا مراعاة لإجراءات القضاء، وهي مخاطر تشهدها كل الثورات، ويمكن النظر إلى (الربيع العربي) على أنه لحظة تحول، وفرصة تاريخية كي تمسك الشعوب التي عانت من القمع طويلاً بزمام مصيرها في يدها، فشعوب المنطقة تستحق مساندة العالم أثناء سعيها للحصول على حرياتها وحقوقها الأساسية،وعموما خرجنا باستنتاجات منها:

١. أدى الإعلام العربي دوراً مؤثراً في التغييرات السياسية التي طالت بلدان عربية لها ثقلها السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، وكانت تأثيراته تفوق تأثير الأطراف الأساسية الأخرى في عملية التحول الديمقراطي.
٢. إن حجم الدور الذي أضطلع به الإعلام يكشف حجم الاختراق الكبير لمبدأ السيادة، فسيادة حق الاتصال والتطورات الكبيرة والمذهلة التي حدثت في مجال الاتصال بكافة أشكاله وزيادة عدد القنوات الفضائية واتساع استخدام شبكة الانترنيت جعلت الفرص سانحة لمختلف القوى والجماعات لتمرير تدخلها في الشؤون العربية الداخلية.
٣. اغتنمت بعض الأجندات المعادية للشعوب العربية الموجة الصاخبة للديمقراطية التي اجتاحت المنطقة، في التوجيه السيئ لمسارات التغيير وتحولها من وسيلة للارتقاء بالمجتمعات العربية إلى معاول لهدم البنى التحتية وتعزيز التخلف بكل أشكاله.
٤. أدت بعض وسائل الإعلام العربية دورها الأخلاقي في إطار المسؤولية الاجتماعية للإعلام فكانت لسان الأغلبية الصامتة التواقة إلى الحرية والإنعتاق واللحاق بالآخر فتقدمت الصفوف في التوجيه والتحريض على الثورة والمطالبة بالتغيير.
٥. مارست بعض وسائل الإعلام دوراً تخريبياً، أسهم في توفير حاضنات للأعمال الإرهابية وأسهم في تحطيم المقدرات العربية وتمزيق المجتمعات، بعد أن كان الإعلام العربي أداة في البناء العقائدي وحصناً منيعاً بوجه الغزو الثقافي والهيمنة الفكرية التي تريد النيل من الشعوب العربية.

٦. أفرزت المرحلة مدى هشاشة تأثير الطبقات الثقافية في المجتمعات العربية بحيث كانت القوى الحزبية والعشائرية والدينية وأصحاب النفوذ المالي هي من يحرك ويتلاعب بمقدرات العمل الإعلامي.

٧. من التدقيق في طبيعة الأحداث الدامية التي تمر بها المنطقة العربية كجزء من تداعيات (الربيع العربي)، نرى أن الإعلام العربي يتحمل المسؤولية الأولى فيما وصلت إليه الأمة من تشرذم ونكبات، فهو عاجز عن فك رموز المؤامرة، وعاجز عن تبصير الشعوب بطبيعة المؤامرة التي تستهدف وحدته وتدمير دولته ونهب خيراته.

التوصيات

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن البحث خرج بتوصيات تتعلق بالعمل الإعلامي أهمها:

١. دعوة وسائل الإعلام إلى ممارسة دور توعوي للجماهير، في بيان ما عليها من واجبات وما لها من حقوق، وكذلك التوعية بلوائح حقوق الإنسان العالمية، وبثقافة التغيير الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة والتثقيف بالمشاركة الانتخابية.

٢. على وسائل الإعلام توجيه رسائل ومضامين اتصالية، تنويريّة تحديثيّة تخاطب العقل لا المشاعر، وتتسق مع قيم الحداثة والتنوير وتبعث على التفكير لا على الصّراخ والعويل، بما يعزز دور الإعلام في التغيير السلمي، ويجنب الجماهير خطر الجنوح للعمل المسلح الذي يدمر مقدرات البلاد ويهدد مستقبل وحدته.

٣. دعوة الإعلاميين إلى توضيح مكامن الخلل في البرامج والمضامين الصحفية، والحرص على تقديم الأفكار البناءة بوضوح في مواقع مؤثرة على صفحات الجرائد والمجلات أو في الفضائيات، وقد يكون من المناسب تقديمها بلسان المرجعيات الدينية وقادة الفكر و الباحثين المختصين، ليُدلي كل برأيه دون مقاطعة في برامج تحظى باحترام المتلقي ويكون لها وقعٌ وتأثيرٌ في القارئ والمشاهد.

٤. الحرص على صياغة خطاب عقلاني لا يستجدي العواطف أو المشاعر الدينيّة بل يلامس الحقيقة، بعيداً عن السّتر المقيت أو الفضح الاستعراضي الذي لا همّ له إلا تسجيل موقف طارئ سرعان ما يغيب في زحمة الأحداث المتعاقبة.

٥. توخّي الموضوعيّة وتقديم النقد الذاتيّ، وتشخيص مواطن الخلل والترفع عن الأسلوب الخطابي المعهود في وسائل الإعلام الرسمية، وتقديم قوالبَ تنظر إلى المشهد السياسيّ نظرة إستشرافيّة ترشد العقول دون صراخ، وتقديم أفكار تهدّم لتبني من جديد.
٦. إن حتمية التغيير؛ تتطلب حضوراً إعلامياً فاعلاً، يقف على مسافة واحدة من مطالب الجماهير المشروعة ومن إرادة الإصلاح لدى الحكومة، لتحقيق التغيير بشكل سلمي، لأن هذا الدور يخلق حالة من قبول الخطاب الإعلامي الهادف للتغيير السلمي.
٧. قد تلجأ النظم الدكتاتورية إلى سياسة (فرق تسد)، لدفع معارضيها إلى مواجهة مؤيديها بالإنابة، وهنا يتجسد دور وسائل الإعلام في وئد الفتنة ونزع فتيل الحرب الأهلية عن طريق الخطاب الإعلامي الوطني المعتدل البعيد عن التحريض، وفي نفس الوقت يتبنى مطالب الشعب المشروعة ويسعى لتحقيق التغيير بشكل ديمقراطي وسلمي.

الهوامش

(١) **Webster's Encyclopedia, "unabridged dictionary of the English Language Responsibility" (New York : Portland House, ١٩٨٤,) p** ١٢٢ .

(٢) محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، ترجمة عبد المنصور شاهين وآخرون (القاهرة: مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٣)، ص ١٣٧.

(٣) محمد علي محمد، علم الاجتماع التنظيم (دمشق: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦)، ص ٤١.

(٤) محمد إبراهيم الشافعي، المسؤولية والجزاء في القرآن الكريم (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية ،١٩٨٢)، ص٦٢.

(٥) حميد سالم خلف الجبوري، المسؤولية الاجتماعية لدى أبناء الريف والمدينة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٦، ص ١٧-١٨.

(٦) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، ط٥، (القاهرة :عالم الكتب،١٩٩٤)، ص ٢٣٣.

(٧) أحمد بدر، الاتصال الجماهيري والدعاية الدولية، (الكويت: دار القلم، ١٩٧٤)، ص٣٥١.

(٨) المصدر نفسه، ص٣٢.

(٩) عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥)، ص١٣٩.

(١٠) عصام سليمان الموسى، المدخل في الاتصال الجماهيري (أربد: مكتبة الكتاني للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص٨٦-٨٧.

(١١) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، وسائل الاتصال والمشاركة السياسية،(القاهرة: عالم الكتب،٢٠٠٦)، ص ٣٧.

(١٢) سعاد جبر سعيد، سيكولوجية الاتصال الجماهيري، (عمان: مكتبة جدار للكتاب العالمي، ٢٠٠٨)، ص ٣٢.

(١٣) وليام ل. ريفرز وآخرون، ترجمة أحمد طلعت، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥) ص ٣٣.

(١٤) - **Hargie, O., Dickson, D., Skilled interpersonal communication: Research, theory & practice, ٤th (N. Y: Routledge Groups, ٢٠٠٤),p.٣٢٩- ٣٣٠.**

(١٥) محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص٢٦٠.

(١٦) صالح خليل أبو إصبع، استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته،(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ١٠٥

(١٧) سعاد جبر سعيد، مصدر سابق، ص ٩٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(١٩) حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري ط٢، (الكويت: مكتبة الفلاح، ٢٠٠٨)، ص٢٢٤.

(٢٠) صالح خليل أبو أصبع، استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١١،)،ص ١٠٥- ١٠٦، انظر كذلك ليلى حسن السيد وعماد مكاوي، الاتصال ونظرياته المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٠م)، ص ٢٥٤.

(٢١) **Miller, K., Communication theories: Perspectives, process & contexts (U.S.A: McGraw Hill Companies,٢٠٠٣) p.٢٣٨.**

(٢٢) سعاد جبر سعيد، مصدر سابق، ص٩٨.

(٢٣) صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، ط٤، (عمان: دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٤)، ص ١٣٥- ١٣٦.

(٢٤) صالح خليل أبو أصبع، إستراتيجيات الاتصال، مصدر سابق ص ١٠٦.

(٢٥) صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، مصدر سابق، ص ٢١٢.

(٢٦) فاروق ناجي، إستراتيجية الاتصال مع الآخر، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع،٢٠١٠)، ص ٧٨.

(٢٧) أرماند ماتيلار وميشيليه ماتيلار، ترجمة أديب خضور، نظريات الاتصال (دمشق: المكتبة الإعلامية،٢٠٠٣)، ص ١٦٢.

(٢٨) صالح خليل أبو أصبع،إستراتيجيات الاتصال، مصدر سابق، ص ١٠٧ – ١٠٨.

(٢٩) **Tompson, wayne N., responsible and effective communication (boston: Houghton Mifflin. ١٩٧٨) p ١٢٣ – ١٢٥**

(٣٠) فاروق ناجي محمود، مصدر سابق، ص ٧٩.

(٣١) محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، ط٢ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧)، ص٢٤١.

(٣٢) محمود حسن إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، (القاهرة: الدار العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٢٧٨.

(٣٣) صالح خليل أبو أصبع، إستراتيجيات الاتصال، مصدر سابق، ص ١٠٧- ١٠٨.

(٣٤) عاطف عدلي العبد، مدخل إلى الاتصال والرأي العام (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٧) ص٢٠٣- ٢٠٤.

(٣٥) سعاد جبر سعيد، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٣٦) صالح خليل أبو أصبع، إستراتيجيات الاتصال، مصدر سابق، ص ١٠٨ -١٠٩.

(٣٧) محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، مصدر سابق، ص ٣١٠.

(٣٨) صالح خليل أبو أصبع،إستراتيجيات الاتصال، مصدر سابق، ص ١٠٩- ١١٠.

(٣٩) https://www.youtube.com/watch?v=q-wdFJVe-F٨ قناة الجزيرة في ٦/٣/ ٢٠١١.

(٤٠) سهير جاد، وسائل الإعلام والاتصال الاقناعي،(القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٣)، ص٤٢.

[٤١] ملفين ل. ديفلير وساندرا بول. روكينش، نظريات وسائل الإعلام، ط٣، (القاهرة: الدار الدولية للكتب ٢٠٠٩)، ص ٣٩٧.

[٤٢] عبد الله علي العليان، ترسيخ مفهوم التعددية في الوطن العربي، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣) ص٢٥٨-٢٥٩.

[٤٣] حمدي قنديل، التعاون الدولي من أجل الإعلام الإنمائي: مأساة الأرقام ومشروعات خاسرة للبيع، في كتاب ندوة الإعلام من أجل التنمية والتعمير، (الرياض: الصندوق العربي للإنماء، والمركز الوطني للمعلومات المالية، ١٩٨٤م)، ص٢٧٤.

[٤٤] محمد عبد القادر، ديمقراطية الإعلام والاتصال، (القاهرة:الهيئة المصرية للكتاب،١٩٩٦م)، ص٣٩.

[٤٥] جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، (واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، ١٩٩٨)، ص١٥-١٦.

[٤٦] ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية(القاهرة: مركز القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٠م)، ص٧٣.

[٤٧] محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص٢٤.

[٤٨] ياس خضير البياتي، الإعلام العربي وتحديات العولمة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ٢٠٠٥م، العدد (١٢١)، ربيع ٢٠٠٥م.، ص١٤٣.

[٤٩] محمد سعيد مضية، مقاومة امبريالية الإعلام، ندوة وحدة الثقافة العربية، عمان، ١٩٩٣، ص ٤٠٣.

[٥٠] سامي عبد العزيز، الصحافة: مسؤولية وسلطة (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨١)، ص٢٤-٢٥.

[٥١] مختار التهامي، الإعلام والتحول الاشتراكي،(القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٦)، ص٨٦.

[٥٢] كريمان محمد فريد، المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٩، ص١١٣.

[٥٣] إحسان هندي، قوانين المطبوعات والنشر في دول الخليج العربي، (العين: مكتبة الإمارات للخدمات الثقافية، ١٩٨٥)، ص ١٠٨-١١٢.

(٥٤) جمال العطيفي، آراء في الشرعية وفي الحرية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص٤٥.

(٥٥) إحسان هندي، مصدر سابق، ص٦٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٩٣-٩٥.

(٥٧) **Shorr Jnathan Louis ; "The Effects of Nutrition food Television Comercial on the subsequent Food Choice Behaviour of College Student", Magazine of University of Cincinnati, No. ٧th, ١٩٨١. P.٢١.**

(٥٨) سليمان صالح،الامبودسمان ودوره في تحقيق علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والجمهور، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد السابع، ٢٠٠٠، ص٣٢-٣٣.

(٥٩) – ٨٨ **https://www.youtube.com/watch?v=٣Z١BwnHIs** قناة العربية في ٢٥ /٨/٢٠١١.

(٦٠) عبد الباري عطوان. بروفة ليبية والهدف سورية، العدد ٦٧٧٠ في ١٩ آذار ٢٠١١.

(٦١) عبد الباري عطوان، المصدر نفسه.

(٦٢) **http://www.masress.com/dostor/٥٣١٧٠** بلطجية مبارك يعتدون على الصحفيين.

(٦٣) **http://www.aljazeera.net/news/arabic/٢٠١١/٢/٤** قناة الجزيرة ٢٠١١/٢/٤.

(٦٤) عبد الباري عطوان، الشعب السوري ضحية النظام والعرب، جريدة القدس العربي العدد ٧٠١٣ في ٣ كانون الثاني ٢٠١٢، ص ١.

(٦٥) **https://www.youtube.com/watch?v=H٠IdqHdPztw** مقدمة برنامج حديث الثورة – قناة الجزيرة ٨-١٢-٢٠١١.

(٦٦) برنامج حديث الثورة: مقدم الحلقة: عبد الصمد ناصر، دلالات اتساع رقعة الحراك الثوري في سوريا، ضيفا الحلقة: محمد عبد المجيد منجونة/ عضو هيئة التنسيق الوطنية (عبر الهاتف) ووليد البني/ مسؤول العلاقات الخارجية في المجلس الوطني السوري، وسمير التقي/ مدير مركز الشرق للدراسات الإستراتيجية، وحازم نهار/ كاتب ومعارض سوري، تاريخ الحلقة:٢/٣/٢٠١٢.

(٦٧) قناة العربية في ٢٦/ مايس / ٢٠١٢.

[٦٨] وهذا ما أشار له هيكل في مقالة (العرب على أعتاب القرن الـ٢١) في مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٩٠)، كانون الأول، ١٩٩٤، ص١٤.

[٦٩] مواطنون صحافيون في سوريا يخاطرون بحياتهم من أجل "الحقيقة والكرامة"،جريدة القدس العربي العدد ٧٠٤٦ في ١٠ شباط ٢٠١٢ ص٤

[٧٠] مواطنون الإعلام المرئي يدخل دائرة الشك... جريدة القدس العربي، العدد ٧٠٢٤ في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢، ص٤.

[٧١] المصدر نفسه.

[٧٢] https://www.youtube.com/watch?v=I-dkvS١croQ قناة الجزيرة ٢٠١١/١١/٢٥.

[٧٣] http://ara.reuters.com/article/internetNews/idARACAE٧١K١M٢٢٠١١ ٠٢٢١ قناة الجزيرة (وكالة المخابرات الليبية تقف وراء التشويش على بث قناة الجزيرة) ٢٠١١/٢/٢١.

المصادر والمراجع

١) أحمد بدر، الاتصال الجماهيري والدعاية الدولية، (الكويت: دار القلم، ١٩٧٤).

٢) إحسان هندي، قوانين المطبوعات والنشر في دول الخليج العربي، (العين: مكتبة الإمارات للخدمات الثقافية، ١٩٨٥).

٣) أرماند ماتيلار وميشيليه ماتيلار، ترجمة: أديب خضور، نظريات الاتصال (دمشق: المكتبة الإعلامية،٢٠٠٣).

٤) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، وسائل الاتصال والمشاركة السياسية،(القاهرة: عالم الكتب،٢٠٠٦) .

٥) جمال العطيفي، آراء في الشرعية وفي الحرية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٠).

٦) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، ط ٥، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤) .

٧) حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري ط٢، (الكويت: مكتبة الفلاح، ٢٠٠٨).

٨) حميد سالم خلف الجبوري، المسؤولية الاجتماعية لدى أبناء الريف والمدينة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٦ .
٩) سامي عبد العزيز، الصحافة، مسؤولية وسلطة، (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨١).
١٠)سعاد جبر سعيد، سيكولوجية الاتصال الجماهيري،(عمان: مكتبة جدار للكتاب العالمي، ٢٠٠٨) .
١١)سهير جاد، وسائل الإعلام والاتصال الاقناعي، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٣).
١٢)صالح خليل أبو إصبع، استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
١٣)صالح خليل أبو أصبع، استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
١٤) صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، ط٤ (عمان: دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٤).
١٥) عاطف عدلي العبد، مدخل إلى الاتصال والرأي العام (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٧).
١٦) عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥) .
١٧) عبد الله علي العليان، ترسيخ مفهوم التعددية في الوطن العربي، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).
١٨) عصام سليمان الموسى، المدخل في الاتصال الجماهيري (أربد: مكتبة الكتاني للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣) .
١٩) ليلى حسن السيد وعماد مكاوي، الاتصال ونظرياته المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٠م).
٢٠)ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية(القاهرة: مركز القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٠م).
٢١) محمد إبراهيم الشافعي، المسؤولية و الجزاء في القرآن الكريم (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية،١٩٨٢).
٢٢) محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، ترجمة عبد المنصور شاهين وآخرون (القاهرة: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٣) .
٢٣) محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، ط٢، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧).

٢٤)محمد عبد القادر، ديمقراطية الإعلام والاتصال، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،١٩٩٦م).
٢٥) محمد علي محمد، علم الاجتماع التنظيم (دمشق: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦).
٢٦) محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،٢٠١٠).
٢٧) محمود حسن إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير،(القاهرة: الدار العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣) .
٢٨)مختار التهامي، الإعلام والتحول الاشتراكي،(القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٦).
٢٩)ملفين ل. ديفلير وساندرا بول. روكينش، نظريات وسائل الإعلام، ط٣، (القاهرة: الدار الدولية للكتب ٢٠٠٩).
٣٠)وليام ل. ريفرز وآخرون، ترجمة أحمد طلعت، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥) .
٣١) فاروق ناجي، إستراتيجية الاتصال مع الآخر،(عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع،٢٠١٠).
٣٢) كريمان محمد فريد، المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٩.
٣٣) حمدي قنديل، التعاون الدولي من أجل الإعلام الإنمائي: مأساة الأرقام ومشروعات خاسرة للبيع، في كتاب ندوة الإعلام من أجل التنمية والتعمير، «الرياض: الصندوق العربي للإنماء، والمركز الوطني للمعلومات المالية، ١٩٨٤م».
٣٤) محمد سعيد مضية، مقاومة امبريالية الإعلام، ندوة وحدة الثقافة العربية، عمان، ١٩٩٣.
٣٥) ياس خضير البياتي، الإعلام العربي وتحديات العولمة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ٢٠٠٥م، العدد (١٢١)، ربيع ٢٠٠٥م.
٣٦) سليمان صالح، الامبودسمان ودوره في تحقيق علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والجمهور، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد السابع، ٢٠٠٠ .
٣٧) قناة العربية في ٢٥ / ٨/ ٢٠١١.
٣٨) قناة العربية في ٢٦/ ٣/ ٢٠١٢ .
٣٩) قناة الجزيرة في ٢ /٣ / ٢٠١٢ .
٤٠) قناة الجزيرة في ٦/٣/ ٢٠١١.
٤١) قناة الجزيرة في ٤ /٢/ ٢٠١١ .
٤٢) قناة الجزيرة ٢٠١١/١١/٢٥.

٤٣) قناة الجزيرة ٢/٢١ /٢٠١١.
٤٤) قناة الجزيرة ٨-١٢-٢٠١١.
٤٥) مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٩٠)، كانون الأول، ١٩٩٤.
٤٦) جريدة القدس العربي العدد ٦٧٧٠ في ١٩ آذار ٢٠١١.
٤٧) جريدة القدس العربي العدد ٧٠٤٦ في ١٠ شباط ٢٠١٢.
٤٨) جريدة القدس العربي، العدد ٧٠٢٤ في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢.
٤٩) جريدة القدس العربي العدد ٧٠١٣ في ٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

١- **Hargie, O, Dickson, D, Skilled interpersonal communication: Research, theory & practice, ٤th (N . Y: Routledge Groups, ٢٠٠٤).**

٢- **Miller, K., Communication theories: Perspectives, process & contexts (U.S.A: McGraw Hill Companies,٢٠٠٣).**

٣- **Tompson, wayne N ., responsible and effective communication (boston: Houghton Mifflin . ١٩٧٨)**

٤- **Shorr Jnathan Louis; "The Effects of Nutrition food Television Comercial on the subsequent Food Choice Behaviour of College Student", Magazine of University of Cincinnati, No. ٧th, ١٩٨١**

٥- **Webster's Encyclopedia, "unabridged dictionary of the English Language Responsibility" (New York: Portland House, ١٩٨٤) .**